

تقرير التدقيق

إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

30 إبريل/نيسان 2005

التقرير رقم 05-007

مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

30 نيسان/إبريل 2005

مذكرة لقائد هيئة العقود المشتركة – العراق
مدير مكتب المشاريع والعقود- العراق

الموضوع: إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
(التقرير رقم 05-007)

نزودكم بتقرير التدقيق المرفق لمعلوماتكم وإجراءاتكم. لقد أدينا تقرير التدقيق هذا وفقا لمعاييرنا القانونية المبينة في القانون العام المواد من 106 – 108، المعدل، والتي تراعي الاستقلالية والسلوك الموضوعي في التدقيق المتعلق بالبرامج والعمليات الممولة بمبالغ مخصصة، أي المبالغ التي وفرت لتمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق. وتتطلب مواد القانون العام من 106 – 108، المعدل، منا تقديم القيادة المستقلة والموضوعية والتنسيق مع وتقديم التوصيات حول السياسات التي صممت لتطوير الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة مثل هذه البرامج والعمليات وللمحد من واكتشاف التبييد والتزوير وسوء الاستخدام.

لقد أخذنا بعين الاعتبار ملاحظات الإدارة على مسودة هذا التقرير عند تحضيرنا للتقرير النهائي. حيث كيفت الملاحظات على مسودة التقرير لتلائم المتطلبات ولم تترك من دون حلول. لذلك فانه غير مطلوب أية ملاحظات أخرى.

نقدر لكم تعاونكم مع فريق التدقيق التابع لنا، للحصول على معلومات إضافية عن هذا التقرير يرجى مراجعة السيد جيمس ميتشل على البريد الإلكتروني أو على رقم (702) 428-1100. فيما يتعلق بتوزيع هذا التقرير انظر الملحق و

التوقيع
ستيوارت دبليو. بوين الابن
المفتش العام

مكتب المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق

30 نيسان/إبريل 2005

تقرير رقم 05-007

(المشروع رقم D2004-DCPAAF-0037)

إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
ملفات العقود

ملخص تنفيذي

مقدمة: يناقش تقرير التدقيق هذا العقد الإداري المزود من قبل مكتب المشاريع والعقود للعقود الممنوحة لمشاريع الأمن والإغاثة والإصلاح والإعمار الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

لقد خصص الباب الثاني من مواد القانون العام 106-108 "قانون المخصصات الإضافية الطارئة للدفاع عن وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، 2004" خصص مبلغ 18.4 دولار بليون لمشاريع الأمن والإغاثة والإصلاح والإعمار في العراق والتي مولت من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الهدف: إن هدف هذا التقرير تقييم ما إذا كانت العقود الممنوحة من قبل مكتب المشاريع والعقود لأغراض إغاثة وإعمار العراق تحتوي على بيان عمل منظم وكاف، وعلى شروط عقد متفق عليها بوضوح، وعلى شروط تسليم خاصة بالعقد محددة. كما يشتمل تقرير التدقيق على تقييم للعمليات الإدارية والتحكمية المتعلقة بتنفيذ المشروع، وتصنيف واستناد وتنظيم الملفات من قبل مكتب المشاريع والعقود لمشاريع الإعمار في العراق.

النتائج: عند مراجعتنا لـ 37 عقداً وملفات العقود التابعة لها في مكتب المشاريع والعقود، والتي قدرت بأكثر من 184 مليون دولار، تبين أنها لم تعدل بشكل كاف بحيث تقدم الدعم الكامل للعمليات التابعة لتأدية عقد العمليات الإدارية. هذا بالإضافة إلى أن مكتب المشاريع والعقود لم يتمكن من استخراج 21%، أو 10 من أصل 48 ملف عقد مختار عشوائياً للمراجعة. إن مكتب المشاريع والعقود بشكل عام منح عقوداً تضمنت بيان عمل منظماً وكافياً، وعلى شروط عقد متفق عليها بوضوح، وعلى شروط تسليم خاصة بالعقد محددة. مع ذلك تمكن تقرير التدقيق من تحديد فروق مرضية في عقد العمليات الإدارية والتحكمية. تبعاً لذلك لم يكن هنالك أي ضمان بأن بيانات ملفات العقود متوفرة، كاملة ومرضية وموثوقة أو حتى ضمان إمكانية استخدامها للإرشاد بفعالية وتقديم تقرير بحالة نشاط المشروع المتعاقد عليه لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ضعف أساسي في التحكم الإداري: حدد التدقيق ضعف أساسي في التحكم الإداري في إدارة ملفات العقود. نتيجة لذلك، لا يمكن ضمان عدم وقوع تزوير، تبذير، أو سوء استخدام في الإدارة أوفي إدارة عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

إجراءات الإدارة: خلال قيامنا بالمراجعة، كلف مسؤولو مكتب المشاريع والعقود جميع موظفي التعاقد البحث عن جميع ملفات العقود وتصنيفها بشكل جيد وعنونتها. وتبعاً لأن هذا النشاط الإداري كان مازال جارياً عند إنهائنا لعمل التدقيق فإننا لم نتمكن من تقييم فعالية هذه الأنشطة.

التوصيات: نوصي كلا من قائد، هيئة العقود المشتركة – العراق ومدير مكتب المشاريع والعقود- العراق بما يلي:

- الحرص على إبقاء نسخ مطبوعة والإلكترونية لملفات العقود.
- تطوير وتطبيق إجراءات تشغيل انتقالية بين الموظفين المقاولين السابقين واللاحقين.
- تأسيس بريد إلكتروني عام لإمكانية الإطلاع على معلومات استدراج عروض العقود.
- توفير شبكة إلكترونية يمكن الاعتماد عليها.
- تطبيق نظام الشراء المعياري.
- تصحيح أرقام العقود الممنوحة المكررة.
- تحديد وتصحيح جميع الفروق المعرفة في التقرير.

ملاحظات الإدارة ورد التدقيق: تم توجيه التوصيات الأصلية التي دونت على مسودة التقرير إلى مدير مكتب المشاريع والعقود مع أن كلا من قائد هيئة العقود المشتركة – العراق ومدير مكتب المشاريع والعقود قام بالرد على مسودة هذا التقرير. لقد تم هذا تبعاً للتغيرات التنظيمية التي أعادت تعريف مسؤوليات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتفق عليها في العقد منذ أداء هذا التدقيق بالإضافة إلى نقل رئيس أنشطة التعاقد من مكتب المشاريع والعقود إلى هيئة العقود المشتركة ولذلك فإنه تم تحويل التوصيات لتشمل الجهتين. أما بالنسبة للاقتراحات التي بنيت على ملاحظات الإدارة لتوضيح ما تم التوصل إليه فيما يخص الدعم الممنوح من قبل المنظمات الأخرى فقد تم أخذها بعين الاعتبار وتم تطبيقها. انظر الجزء من التقرير الخاص بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مناقشة ملاحظات الإدارة وانظر الجزء من التقرير الخاص بملاحظات الإدارة حيث الفقرة الخاصة بقائد، هيئة العقود المشتركة والمدير وملاحظات مكتب المشروع والعقود.

لقد اتفق مدير مكتب المشاريع والعقود مع ما توصل إليه تقرير التدقيق ومع توصياته فيما يخص استحداث بريد إلكتروني عام وموزع شبكة اتصالات وقام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الفروق المصروفة في التقرير. كما اتفق قائد هيئة العقود المشتركة مع ما توصل إليه تقرير التدقيق وتوصياته والتي لم يتم متابعتها من قبل مدير مكتب المشاريع والعقود. وأعلن قائد، هيئة العقود المشتركة- العراق أن الإجراءات اللازمة لمعالجة توصياتنا المقدمة في هذا التقرير هي تحت التنفيذ. إن ملاحظات الإدارة في كلتا المنظمين تعتبر استجابة إيجابية بالكامل.

ملخص تنفيذي

المقدمة

الخلفية

الهدف

النتائج

إدارة ملفات العقود

الملحقات

- أ) الإطار والمنهجية
- ب) قضايا أخرى ذات أهمية
- ج) مكتب المشاريع والعقود
- د) ملفات العقود التي تم مراجعتها
- هـ) الاختصارات
- و) توزيع التقرير
- ز) أعضاء فريق التدقيق

ملاحظات الإدارة

قائد هيئة العقود المشتركة- العراق
مدير مكتب المشاريع والعقود- العراق

خلفية

يناقش تقرير التدقيق إدارة العقود المزودة من قبل مكتب المشاريع والعقود الممنوحة لمشاريع الأمن، والإغاثة والإصلاح وإعادة الإعمار الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تتطلب مواد القانون العام من 106-108، المعدل، الإبقاء على السجلات المستخدمة في مشاريع صندوق إغاثة وإعمار العراق لتسهيل عمليات التدقيق والتفتيش المستقبلية في مجال استخدام مثل هذه الأموال. إن هذا التقرير هو واحد من سلسلة تقارير والتي من خلالها يتم تحديد ما إذا كانت المنظمات الأميركية عملت على إيجاد المتطلبات والأنظمة والإجراءات الكافية لإدارة والمحافظة على السجلات لتسهيل عمليات التدقيق والمستقبلية واستخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

برنامج إعادة الإعمار. خصص الباب الثاني من مواد القانون العام 106-108 ("قانون المخصصات الإضافية الطارئة لأغراض الدفاع عن وإعادة إعمار العراق وأفغانستان 2004")، مبلغ 18.4 بليون دولار لمشاريع الأمن والإغاثة والإصلاح وإعادة الإعمار في العراق والتي مولت من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد أسس مكتب إدارة المشاريع لتنفيذ برنامج إعادة إعمار البنية التحتية للعراق. وقد حدد مكتب إدارة المشاريع مبدئياً أكثر من 5000 مشروع لإعادة إعمار البنية التحتية للعراق. ومنهم 2,311 مشروعاً تم تمويلهم من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

مكتب إدارة المشاريع. لقد كانت سلطة الائتلاف المؤقتة هي السلطة المسؤولة عن الحكم المؤقت للعراق حتى 28 يونيو 2004، وبعد ذلك كانت الحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة المسؤولة عن الحكم المؤقت للعراق، إن مكتب إدارة المشاريع، باعتباره جزءاً من سلطة الائتلاف المؤقتة، لم يعد موجوداً في 28 حزيران/يونيو 2004 وتم تأسيس مكتب المشاريع والعقود ليحل محل مكتب إدارة المشاريع. راجع الملحق ج لوصف تأسيس مكتب المشاريع والعقود وهيكل إدارة مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقد.

تعليمات الشراء الفدرالية. تعليمات الشراء الفدرالية الجزء رقم 4 الشؤون الإدارية، وضعت متطلبات محددة للمؤسسات التنفيذية لتأسيس، وللإبقاء على وتقديم التقارير عن السجلات والمراسيم التي تفوق مبلغ 25000 دولار. وتتطلب أن يكون لكل طلب شراء، واتفاقية طلب أساسية، اتفاقية أساسية، واتفاقية شراء عامة، أداة شراء فريدة وحيدة معرفة في النظام. كما أن تعليمات الشراء الفدرالية توفر خطوط إرشاد لنوع التوثيق الذي يجب أن يوضح في ملفات عقود الحكومة لضمان اكتمال كل عملية.

إجراءات التشغيل الموحدة- أنشطة التعاقد 2004. إن إجراءات التشغيل الموحدة لمكتب إدارة المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية - أنشطة التعاقد 2004 -- تؤسس إجراءات موحدة وسياسات تنطبق على جميع موظفي التعاقد المعيّنين لتأدية الأنشطة التعاقدية حيث أنها تعرف هيكل المنظمة وتحدد المسؤوليات. إن إجراءات التشغيل الموحدة لأنشطة التعاقد 2004 تؤكد على أهمية إدارة ملفات العقود والإبقاء عليها لتبرير سلوك المتعاقد المسؤول فيما يخص الأنشطة المصرحة. لقد أسست إجراءات التشغيل الموحدة- لأنشطة التعاقد 2004 الحد الأدنى لمتطلبات التوثيق لملفات العقود.

الهدف

إن الهدف من التدقيق هو تقييم ما إذا كانت العقود الممنوحة من قبل مكتب المشاريع والعقود لأغراض إغاثة وإعادة إعمار العراق تحتوي على بيان عمل منظماً وكافياً، وعلى شروط عقد متفق عليها بوضوح، وعلى شروط تسليم خاصة بالعقد محددة. كما يشتمل تقرير التدقيق على تقييم للعمليات الإدارية والتحكيمية المتعلقة بتنفيذ المشروع، وتصنيف واستناد وتنظيم الملفات من قبل مكتب المشاريع والعقود لمشاريع الإعمار في العراق.

للبحث بخصوص إطار التدقيق ومنهجيته وللحصول على ملخص لتغطية سابقة، راجع الملحق أ. للنظر في مواضيع أخرى راجع الملحق ب. للحصول على تعريفات للاختصارات المستخدمة في هذا التقرير راجع الملحق هـ، للحصول على قائمة بأسماء أعضاء فريق التدقيق راجع الملحق ز.

عند مراجعتنا لـ 37 عقداً وملفات العقود التابعة لها في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية، والتي قدرت بأكثر من 184 مليون دولار، تبين لنا أنها لم تكن محفوظة بشكل كاف بحيث تقدم الدعم الكامل للعمليات التابعة لتأدية عقد العمليات الإدارية. هذا بالإضافة إلى أن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية لم يتمكن من استخراج 21%، أو 10 من أُل 48 ملف عقد المختارة عشوائياً للمراجعة.

لقد تواجدت هذه الظروف لأن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية لم يتمكن من تأسيس عمليات أو إجراءات تحكيمية أو كفاءات إدارية كافية للإبقاء بشكل جيد على ملفات العقود، كما هو موضح في إجراءات التشغيل الموحدة- للأنشطة التعاقدية 2004. على وجه الخصوص:

- لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من الإبقاء بشكل صحيح على نسخ مطبوعة أو إلكترونية لملفات العقود بأسلوب قائم على معايير موحدة أو بأسلوب تجاري وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة- للأنشطة التعاقدية 2004، ونتيجة لذلك فإن الملفات غير متوفرة وغير وافية وغير مرضية وغير موثوقة.
- لا توجد عمليات أو إجراءات انتقالية موضوعة لضمان انتقال العمل بعد مغادرة فريق العمل الذي يباشر عملية التعاقد وتسليمه للفريق اللاحق، الأمر الذي نتج عنه إعاقة المتابعة الفعالة لإدارة العقد كلما تغير فريق العمل.
- لم يتم تأسيس بريد إلكتروني عام، مما نتج عنه عدم تمكن الموظفين المتعاقدين اللاحقين من الوصول إلى العروض المتفق عليها والتي وجهت من قبل إلى الموظفين المتعاقدين السابقين عندما كانوا يزاولون عملهم سابقاً.
- لم يتوفر جهاز خدمة شبكة اتصالات موثوقة، لذلك فإن متطلبات الحصول على مخزون إلكتروني وشبكة اتصالات لإدارة العقود لم يتم دعمها كلياً.
- نظام الشراء المعتمد لم يكن مطبقاً، الأمر الذي نتج عنه عدم تمكن المتعاقدين الرسميين من تأدية واجباتهم في إدارة العقود بأسلوب سلسل، مدمج وموحد وآلي.
- أنظمة التحكم في تعريف السجلات تعتبر غير كافية للوفاء بالغرض. ونتيجة لذلك، لم يتمكن من الاعتماد على صحة البيانات المرفقة في قاعدة بيانات الأداء التعاقدية في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية.

إن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بشكل عام منح عقوداً تضمنت بيان عمل منظماً وكافياً، وعلى شروط عقد متفق عليها بوضوح، وعلى شروط تسليم خاصة بالعقد محددة. مع ذلك تمكن تقرير التدقيق من تحديد فروق مرضية في عقد العمليات الإدارية والتحكيمية. تبعاً لذلك لم يكن هنالك أي ضمان بأن بيانات ملفات العقود متوفرة، كاملة ومرضيه وموثوقة أو حتى ضمان إمكانية استخدامها للإرشاد بفعالية وتقديم تقرير بحالة نشاط العقد المتعاقد عليه لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

المحافظة على ملفات العقود

عند مراجعتنا لـ 37 عقداً وملفات العقود التابعة لها في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية، والتي قدرت بأكثر من 184 مليون دولار، تبين أنها لم تكن محفوظة بشكل كاف بحيث تقدم الدعم الكامل للعمليات التابعة لتأدية عقد العمليات الإدارية. لقد تواجدت هذه الظروف لأن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية لم يتمكن من تأسيس عمليات أو إجراءات تحكيمية أو كفاءات إدارية كافية للإبقاء بشكل جيد على ملفات العقود، كما هو موضح في إجراءات التشغيل الموحدة - للأنشطة التعاقدية 2004. على وجه الخصوص، لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من الإبقاء بشكل صحيح على نسخ مطبوعة أو إلكترونية لملفات العقود بأسلوب قائم على معايير موحدة أو بأسلوب تجاري وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة - للأنشطة التعاقدية 2004.

استكمال ملف العقود. إن النسخ المطبوعة والإلكترونية لملفات العقود لم يتم حفظها بشكل جيد حتى نضمن أن مستندات ملفات العقود موثوقة أو وافية. لقد وجدنا عند مراجعتنا أن ملفات العقود مبعثرة، مفقودة وغير كاملة. حيث أن مراجعتنا لـ 37 ملف عقد أظهرت لنا أن 18 منها تفقدت إلى التوثيق الملائم (بعض من ملفات العقود افترقت إلى نوع أو نوعين من التوثيق الملائم).¹ ولتقييمنا الخاص، استخدمنا 7 من 13 محتوى ملفات الوثائق والتي صنفنا من قبل إجراءات التشغيل الموحدة - للأنشطة التعاقدية 2004 بالتزامها بالحد الأدنى المطلوب للتضمين. لقائمة ملفات العقود التي تم مراجعتها، انظر الملحق د.

كما قمنا بتحديد سبعة عقود لم تشتمل على صورة مختومة للعقد الممنوح. على سبيل المثال، في إحدى الحالات، احتوى ملف العقد على بيان بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2004 للحفظ، والذي يفيد بأن أحد العملاء قدم إلى مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية يسأل عن تحضير الاستثمارات المطلوبة للسداد. عندها اكتشف المتعاقد الرسمي بأنهم لا يملكون أية نسخة مطبوعة أو إلكترونية للعقد في ملفاتهم. ووفقاً للمذكرة، قام مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بطلب الحصول على نسخة من العقد من قبل العميل، حتى يتمكنوا من الحصول على مبلغ السداد في الوقت المطلوب، ولكن نتيجة لان العميل لم يقدم بتزويد مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بنسخة كاملة من العقد فقد بقي الملف غير كامل، متضمناً صفتين فقط من العقد، وثلاث نسخ من فواتير مسلمة من المتعهد وأدوات تفتيش وتقرير تسليم.

لم نتمكن خلال مراجعتنا من تحديد ما إذا كانت 6 ملفات من الـ 37 ملفاً المختارة كعينة للمراجعة تتطلب مستندات تبرير أو موافقة، وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة - للأنشطة التعاقدية 2004 لأن ملفات العقود افترقت إلى التوثيق الكافي لتحديد ما إذا كان العقد ممنوح بالمنافسة أو أنه مورد منفرد.

يوضح الجدول التالي الوثائق التي اخترناها لتحديد كمال الملف ونتائج مراجعتنا بخصوص كمال ملف العقد.

نتائج تقييم كمال المستندات لـ 37 ملف عقد			
إجراءات التشغيل الموحدة 2004		التوثيق	
متطلبات محتوى الملف		وافي	غير وافي
غير مطابق		0	7
نسخة واحدة مختومة من العقد		30	7
معياري تقييم الأداء		28	8
مصدر اختبار الخطة (في حال كانت مناسبة)		14	2
		21	

طلب شراء أو أي مستند تصريح	24	13	0
التبرير والموافقة إذا ما لم تكن ممنوحة بالتنافس*	1	0	30
برهان التنافس	27	9	1
استدراج عروض العقود وجميع التعديلات	29	7	1

*ملاحظة: لم يتم التمكن من تحديد قابلية تطبيق المتطلبات لستة ملفات.

حفظ نسخ مطبوعة من الملف. لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من الإبقاء بشكل صحيح على نسخ ورقية أو إلكترونية لملفات العقود بأسلوب قائم على معايير موحدة أو بأسلوب تجاري وفقا لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة- للأنشطة التعاقد 2004 لضمان توفرها وكمالها واتساقها أو لتوثيق مستندات العقود. لقد وجدنا أن ملفات العقود في حالة مشوشة.

على الرغم من أن الملفات كانت مرتبة على أساس قطاعات مكتب المشاريع والعقود المتعددة فإن فحصنا للملفات خلال الفترة ما بين 12 - 18 أيلول/سبتمبر 2004 كشفت عن نظام تصنيف للملفات غير منظم. وعلى وجه الخصوص، فإن ملفات العقود كانت:

- موضوعة بشكل عشوائي في أدراج الملفات
- غير مرقمة
- امتزجت أدراج الملفات بملفات عقود مفتوحة وأخرى مغلقة وأخرى ملغية

في إحدى الحالات، امتزج عقدان مختلفان في نفس الملف، كما أن الملفات التي وجدت في خزانة حفظ الملفات لم تكن باستمرار نفسها المشار إليها في الطابع الملصق على درج الملف. ونتيجة لذلك فإن تلك الملفات الغير منظمة ساهمت بشكل مباشر في افتقارنا لضمان تحديد مكان تواجد ملفات العقود أو حتى استرجاعها بشكل متناسق أو تواتري.

حفظ الملفات الإلكترونية. لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من الإبقاء بشكل صحيح على نسخ إلكترونية لملفات العقود بأسلوب قائم على معايير موحدة أو بأسلوب تجاري وفقا لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة- للأنشطة التعاقد 2004 لضمان توفر وكمال واتساق أو صحة مستندات العقود. لقد وجدنا إن ملفات العقود في حالة غير منظمة وغير كاملة.

بالإضافة إلى إن الملفات اشتملت على مستندات غير متعلقة بالعقد المعروف به الملف. لم يتم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بحفظ مستندات العقود إلكترونيا بشكل صحيح وتصنيفها في ملفات مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية المصنفة على أساس القطاع المناسبة لضمان تناسق، وكمال أو توفر سجلات العقود الإلكترونية المطلوبة. لقد تطلب من المتعاقدين الرسميين في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية إنشاء ملفات إلكترونية موحدة لكل قطاع من قطاعات مكتب المشاريع والعقود الستة، وعلى أن تحوي هذه الملفات ملفات ثانوية لحفظ المستندات بما يتفق مع متطلبات إجراءات التشغيل الموحدة- للأنشطة التعاقد³ 2004.

2

3

2004

-

/

/

:

2004

-

أثناء بحثنا عن ملفات العقود المفقودة عثرنا على بعض هذه المستندات محفوظة في ملفات إلكترونية غير تلك المعدة للقطاعات. أما بالنسبة للملفات الاستثنائية فقد كانت بعنوان المتعاقد الرسمي، عقود العمران، وعقود غير عمرانية، ولم تقم إجراءات التشغيل الموحدة-لأنشطة التعاقد 2004 بتعريف تلك الملفات التي ليس لها معايير وبذلك فإنها لا توفر الهدف المتوقع من نظام حفظ الملفات والذي من شأنه استخدام هذه الملفات من قبل المتعاقدين الرسميين.

مع ذلك فقد وجدنا بعض هؤلاء المتعاقدين الرسميين يحفظون نفس نوع مستندات العقود في أي من ملفات المتعاقدين الرسميين أو حتى في الملفات الثانوية الخاصة بمشاريع التشييد، أو حتى في ملفات ثانوية غير تلك الخاصة بمشاريع التشييد أو حتى حفظها في ملفات رئيسية أو ثانوية تحت بند قطاع خاطئ.

على وجه الخصوص، فإن مراجعتنا لمحتويات الملفات الرئيسية والثانوية الإلكترونية بينت لنا الأمثلة التالية والتي بينت النقص في الملفات:

- عثر على ملف عقد بعنوان المواد الخاصة بتأمين سكة الحديد والذي تضمن مستندات خطة امتلاك لأسلحة وذخيرة.
- بعض ملفات العقود لم تقسم إلى ملفات ثانوية كما هو متطلب، بل على العكس فقد وجدت مستندات خاصة بقبل وبعد المنح مدمجة مع مستندات المهام المطلوبة ومستندات الخاصة بالتوصيل.
- بعض الملفات الرئيسية والملفات الثانوية احتوت على مستندات غير وافية، على سبيل المثال قوائم استدراج عروض عقود ضائعة، وعلى طلبات شراء وتعهدات بالإضافة إلى مستندات تمويل. إن مستندات البدء في العقد هذه كان يجب أن تحفظ بحيث تدعم مستندات الإنفاق التالية لتلك المستندات والتي تم حفظها في الملفات.

نتيجة لنظام الحفظ غير المعياري هذا، فإن إيجاد مستندات ملفات عقود معينة استهلك الكثير من الوقت والجهد.

العمليات الإدارية

لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من استخراج 10 ملفات من أصل 48 ملف عقد المختارة عشوائياً (ما يعادل 21%) التي طلبناها في 13 أيلول/سبتمبر 2004 حيث عين مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية أحد المتعاقدين الرسميين للبحث عن واستخراج العقود المدرجة في القائمة من الملفات الإلكترونية. في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2004 بعد الحصول على أقل من نصف الـ 48 ملفا المطلوبة قمنا بمقابلة مدير مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية، قسم دعم البرامج، وزودناه بقائمة الملفات التي لم يتم تزويدنا بها. وبعدها تم العثور على إحدى هذه الملفات مع المستشار القانوني لمكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية الذي كان قد أبقاه لديه لتقديم احتجاج على أحد العقود. وبذلك تم استثنائه من قائمة الملفات المختارة الخاصة بنا للمراجعة. بعد البحث بشكل أوسع، قام مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بتزويدنا بـ 37 ملفا من الملفات الـ 47 المتبقية والمطلوبة للمراجعة، ولكن لم يتمكن من العثور على ملفات العقود العشرة البارزة حتى انتهائنا من عمل التدقيق في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2004. ونتيجة لذلك فقد احتاج الأمر ستة أسابيع للحصول على الـ 37 ملفاً⁴.

لقد حدث هذا الأمر لأن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية لم يقوم بتأسيس عمليات إدارية وتحكمية كافية أو بتوفير الكفاءات لحفظ ملفات العقود بطريقة صحيحة، كما هو محدد من قبل لإجراءات التشغيل الموحدة-لأنشطة التعاقد 2004. وعلى وجه الخصوص:

- الإجراءات الانتقالية للتأكد من أن المتعاقدين قاموا بالإحصاء والنقل الكاملين لحجم العمل وملفات العقود للاحقة عند انتهائهم من فترة عملهم.
- بريد إلكتروني عام والذي يمكن عدة مستخدمين من الدخول إلى الردود على قائمة استدراج عروض العقود.
- جهاز خدمة شبكة اتصالات موثوق به لحفظ الملفات الإلكترونية والمراسلات عبر البريد الإلكتروني.
- تطبيق نظام الشراء المعياري.

إجراءات الانتقال: لم يكن لدى مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية إجراءات انتقال موضوعة لضمان فعالية الأداء عند استئناف عمليات إدارة العقود. العسكريون المعينون من قبل جهات الخدمات المختلفة تم تعيينهم بطريقة التناوب الوظيفي لمساعدة مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية كمتعاقدين مسؤولين. خلال فترة قيامنا بعمل التدقيق، كان لدى مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية 46 موظفا تم تعيينهم على أساس مؤقت. ولقد تنوعت مدة عملهم من 4 أشهر إلى 12 شهرا.

بناء على ملاحظتنا، فإن موظفي السلاح الجوي يشكلون الأغلبية من الموظفين المتعاقدين ممن كانوا على رأس العمل أثناء قيامنا بعمل التدقيق. ولقد تم تعيين موظفي السلاح الجوي هؤلاء لمدة 4 أشهر. في الفترة السابقة ل 30 أيلول/سبتمبر 2004، قام السلاح الجوي بتعيين موظفين متعاقدين لمساعدة سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة لمدة عمل 3 أشهر. أما الموظفون المعينون لمدة عمل تصل إلى 12 شهرا فكانوا عادة متعاقدين عينوا على أنهم متعاقدون مختصون لمساعدة الموظفين المتعاقدين الحكوميين ذوي العقود ذات الفترات القصيرة. مثال على ذلك، تعيينات إدارة العقود لمكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية تغيرت بشكل متكرر بطريقة للتوظيف هذه.

على سبيل المثال، أحد المتعاقدين المسؤولين أفاد بأن موظف التعاقد الذي حل محله قد غادر مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية قبل تسلمه لمهام العمل، تاركا له أمر متابعة مهام العقود التي كانت موكلة إليه. كما أفادت متعاقدة أخرى بأنها، وثلاثة من المتعاقدين الجدد، قامت بتبليغ مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بأنها عينت لتحل محل متعاقد غادر العمل قبل استلامها بحوالي شهر، حيث تم ترك استدراج عرض عقد قائم من دون تعيين أي موظف لإتمام عملية المنح. من خلال النقاش مع المسؤولين المتعاقدين في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية ومن خلال ملاحظتنا لحالة ملفات العقود، فإن وقوع هذا الخلل يعود لعدم وجود عمليات أو إجراءات انتقال ثابتة تضمن بأن موظف التعاقد المغادر قد عمل على نقل وتسليم مهام العمل إلى الموظف اللاحق، الأمر الذي أعاق المتابعة الفعالة لإدارة العقود كلما انتهت أي فترة توظيف.

بريد إلكتروني عام. لم يؤسس مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بريدا إلكترونيا عاما من شأنه أن يمكن عدة متعاقدين رسميين ضمن المسموح به من الدخول إلى عروض المتعاقدين المقدمة كرد على استدراج عروض العقود، بل على العكس، فإن الردود والمراسلات تم إرسالها وتداولها عبر البريد الإلكتروني الشخصي الخاص بالمتعاقدين الرسميين قاموا بإصدار استدراج عروض العقود. وإذا لم يتم نقل هذه الملفات إلكترونيا عن طريق المتعاقد الذي استحدثها إلى زاوية مشتركة في جهاز خدمة الشبكة الرئيسي أو إلى موظفين آخرين، فإن الموظف اللاحق الذي سوف يستلم عند التناوب الوظيفي لن يتمكن من الدخول إليها.

على سبيل المثال، وفقا لأحد الموظفين المتعاقدين، إن فترة استلامه مهام العمل بدأت بعد انتهاء فترة الرد على استدراج عروض عقود أصدر سابقا، وقد غادر مسؤول التعاقد. وفي ذلك الوقت تم استلام عروض المقاولين وكانت تنتظر التقييم. بينما وجهت تعليمات استدراج عروض العقود المقاولين لتسليم عروضهم عبر البريد الإلكتروني الخاص بمسؤول التعاقد المصدر لاستدراج عروض العقود. ونتيجة لذلك، لم يتمكن مسؤول التعاقد اللاحق بالدخول إلى هذا البريد الإلكتروني وتم إبلاغه بأنه لا يمكن منحه الدخول إليه تبعا لقضايا قانون الأمن. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المتعاقد اللاحق من الإطلاع على أو مراجعة العروض المقدمة سابقا الأمر الذي أدى إلى تأخير منح العقد إلى أن يتم إعادة إصدار استدراج عروض العقود ومن ثم إعادة استقبال العروض المقدمة على بريده الإلكتروني للتقييم.

موثوقية جهاز خدمة الشبكة. لم يضمن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بأن جهاز خدمة الشبكة يمكن أن يوفر دخولا موثوقا للبريد الإلكتروني لتحويل التداولات أو المراسلات المتعلقة بالمتعاقدين، أو حتى الدخول إلى مستندات العقود المحفوظة إلكترونيا لاسترجاعها. إن خدمات تكنولوجيا المعلومات كانت تزود من قبل القيادة الأميركية الوسطى، القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق وإدارة الاتصالات. وقد أفاد بعض المسؤولين المتعاقدين في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بأنهم قاموا بحفظ ملفاتهم عن طريق تخزينها في أدوات حفظ خارجية أو على الأقراص الصلبة بدلا من حفظها على الموزع المركزي، الأمر الذي دعا إلى مشاكل في صحة الشبكة، تلك المشاكل أعاققت الدخول إلى ملفات العقود المخزنة في أدوات مشتركة، أو في بعض الحالات، أدت إلى فقدان مستندات خاصة بالعقد.

لقد لاحظنا خلال قيامنا بالتدقيق أمثلة عديدة على مشاكل الشبكة والتي تمنع انتقال مراسلات البريد الإلكتروني من وإلى المتعاقد والمقاول. وفي حالات أخرى، أعاققت مشاكل الشبكة المتعاقدين من الدخول إلى ملفات العقود

الإلكترونية لتأدية المهام الإدارية للعقد. كما تعرضنا لنفس الأنواع من مشاكل ضمان الصحة عند تأديتنا للعمل الميداني في مكاتب مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية في بغداد. بالإضافة إلى أنه، عندما حاولنا تحديد ما إذا كانت ملفات العقود مفقودة من خلال طلبنا الأول والتي حفظت على أدوات خارجية أو على أجهزة المتعاقدين الخاصة، تم إخبارنا بأن بعض ملفات العقود قد فقدت نهائياً بالخطأ خلال القيام بإعادة برمجة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمتعاقدين. وتبعاً لمشاكل الشبكة التي كانت ما تزال قائمة عند إنهاءنا لعمل التدقيق، فقد بقيت كفاءة التخزين الإلكتروني والاتصالات في مساندة متطلبات إجراءات التشغيل الموحدة-للأنشطة التعاقد2004 لإدارة العقود غير موثوقة.

نظام الشراء المعياري. تبعاً لقرارات التطبيق المؤجلة من قبل مكتب مساعد وزير الجيش (المشتريات، اللوجستية والتكنولوجيا) لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من تطبيق الطاقم المسؤول عن شراء المنتجات وفقاً لمتطلبات النموذج الإلكتروني لإدارة مشتريات وزارة الدفاع وفقاً لمتطلبات تعليمات الشراء الفدرالية الجزء 4 وإجراءات التشغيل الموحدة-للأنشطة التعاقد2004.

تتطلب تعليمات الشراء الفدرالية الجزء 4 من كل وكالة تنفيذية أن تفتح ملفاً كمبيوترياً وتبقى عليه لمدة 5 سنوات، موزعاً حسب السنة المالية ومتضمناً سجلات غير مصنفة لجميع المشتريات التي تتفوق 25000 دولار، على أن يتمكن جمهور المستخدمين للجيل الثاني من للنظام الفدرالي لبيانات المشتريات من الوصول إلى ذلك الملف. عند التشغيل، فإن نظام الشراء المعياري سوف يزود مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بجهاز بيئي يربطه بالنظام الفدرالي لبيانات المشتريات وحتى ذلك الحين، اشتملت متطلبات مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية على متطلبات النظام الفدرالي لبيانات المشتريات في إجراءات التشغيل الموحدة-للأنشطة التعاقد2004:

نموذج DD 350 يجب على المسؤولين المتعاقدين أن يكملوا تقرير أنشطة التعاقد الفردية، المتطلبة لكل نشاط عقد ممول بدولارات مخصصة، تتفوق مبلغ 25000 دولار (200000 في أي مهمة طارئة معلن عنها) إلى حين تشغيل نظام الشراء المعياري/نظام المشتريات الإلكتروني الخاص بوزارة الدفاع. جميع استثمارات العمليات تسلم لمكتب المشاريع والعقود مطابقة للسياسات لتحويلها وفقاً للتعليمات الفدرالية لمشتريات للدفاع 70-204-253.

نموذج DD 1057 - الملخص التعاقدية الشهري للأنشطة، والذي يتطلب لكل نشاط عقد ممول بدولارات مخصصة، تتفوق مبلغ 25000 دولار (200000 في أي مهمة طارئة معلن عنها) إلى حين تشغيل نظام الشراء المعياري/نظام المشتريات الإلكتروني الخاص بوزارة الدفاع. جميع استثمارات العمليات تسلم لمكتب المشاريع والعقود مطابقة للسياسات لتحويلها وفقاً للتعليمات الفدرالية لمشتريات للدفاع 70-204-253.

باستخدام نظام الشراء المعياري يتمكن المسؤولون المتعاقدون من الوصول إلى الكفاءة في إدارة العقود بطريقة إلكترونية متناسقة ومندمجة وفعالة. إن نظام الشراء المعياري القابل للدمج الأمر الذي يساعد في توفير الدورة الشرائية الكاملة من مرحلة تحديد المتطلبات إلى البدء من خلال استدراج عروض العقود، تقييم العرض المقدم، حتى مرحلة المنح إلى مرحلة إدارة العقد ومن ثم إغلاقه. فهو يوفر طاقات متطورة لإدارة الأموال ولمساندة جميع أنواع نشاطات العقود.

نتيجة لعدم تطبيق نظام الشراء المعياري، فإن المتعاقدين لم يتمكنوا من مزاولة واجباتهم في إدارة العقود بأسلوب متناسق، مندمج وآلي. إن الافتقار إلى نظام الشراء المعياري أدى إلى تأديتهم لمهامهم بطريقة يدوية مكثفة مستنزفة للكثير من الوقت. ووفقاً لأحد المتعاقدين المختصين، فإن عدم توفر نظام الشراء المعياري الآلي يزيد من وقت إصدار استدراج عروض العقود ومنح العقود. وفي ختام تدقيقنا، أفاد مسؤولو مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية أنهم كانوا يقومون بمحاولات ترتيب مع سلاح الهندسة التابع للجيش لبحث إمكانية استخدام نظام الشراء المعياري الخاص بهم.

صحة البيانات. إن الضوابط الموضوعية حول تعريف السجلات تعتبر غير كافية. فقد تمكنا من تحديد ضعف عام في صحة البيانات في قاعدة بيانات نشاطات العقد الخاصة بمكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية. لقد استخدم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية قاعدة البيانات هذه كوسيلة لحساب حالة التزامات العقد والدفع،

ولتزويد المكتب الرئيسي لمكتب المشاريع والعقود بتقارير. كما إن قاعدة البيانات هذه هي مصدر لتقريرنا الربع سنوي⁵ وتقريرنا النصف سنوي للكونغرس الأميركي في 30 تموز/يوليو 2004.

لتقرير التدقيق هذا، استخدمنا تقريراً مستخرجاً من قاعدة بيانات أنشطة العقود كوسيلة لتحديد العقود الممنوحة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما قمنا باختيار عينتنا من قاعدة البيانات تلك. إن مراجعتنا لملفات العقود المختارة في عينتنا بينت تناقضاً مع البيانات الموجودة في قاعدة بيانات مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية على وجه الخصوص. إن مراجعتنا المبدئية للتقرير بينت ثلاثة عقود منحت لجهات تمويل غير صندوق إعمار العراق. ونتيجة لذلك، كان علينا تغيير عينتنا المختارة عشوائياً، عن طريق استبعاد العقود التي منحت لجهات غير صندوق إعمار العراق والتي تم إدارتها من خلال مكاتب أخرى غير مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقد، واستبدالها بعقود أخرى للوصول إلى حجم عينتنا العشوائية المكونة من 48 ملف عقد.

هذا بالإضافة إلى أن العقد W911s0-04-A-000 تم تسجيله بشكل غير صحيح كما يلي W91180-04-A-0004 وكما هو مبين، الأمر الذي صعب تحديد مكان ملف العقد الصحيح. وتبعاً لذلك لم نتسكن من الاعتماد على صحة البيانات المشمولة في قاعدة بيانات نشاطات العقد الخاصة بمكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية.

لغة العقد

لقد وجدنا 5 ملفات تنقصها عقود كاملة من أصل الـ 37 ملف عقد المتوفرة والتي قمنا بمراجعتها. ومن بين الـ 32 عقداً المتبقية، باستثناء 3 منها، اشتمل 29 عقداً على نص يدعم بيان العمل بشكل واف، وعلى شروط تسليم عقد محددة، وشروط عقد متفق عليها بوضوح. أما بالنسبة للملفات الثلاثة المستثناة فقد اشتملت على نقاط الضعف التالية:

- هناك عقد واحد افتقر إلى بيان عمل واف.
- هناك عقد واحد افتقر إلى شروط تسليم للعقد محددة.
- وهناك عقد افتقر إلى شروط عقد متفق عليها بوضوح.

لقد استخدمنا الدليل العسكري رقم D-245 والذي زودنا بمرشد لطريقة وضع موظفي وزارة الدفاع لبيان العمل واستخدمنا حكمنا في تحديد ما إذا كان كل عقد قد لبي المعايير بما يتفق مع المرشد. من الـ 32 عقداً التي تمت مراجعتها، كان 24 منها يخص شراء اللوازم والمعدات، حيث سردت تلك العقود بشكل مطابق أرقام المواد الموجودة في الكتيب، أو التي تصف صنفاً معيناً، ولم تتطلب شروط عمل معقدة.

لقد استنتجت أن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية منح بشكل عام العقود التي احتوت على شروط عمل محضرة بشكل كاف، وعلى شروط تسليم للعقد محددة، وشروط عقد متفق عليها بوضوح.

الأحداث اللاحقة

في ختام عملنا التدقيقي الميداني في تشرين الأول/أكتوبر 2004، اعترف المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بالمشاكل المتعلقة بفقدان ملفات العقود الابتدائية وتلك التي تم اختيارها ضمن عينتنا العشوائية لمراجعتها ولم يتم توفيرها لنا، مصرحين بأنه لا يمكن الاعتماد عليها كلياً، ولكنهم تعهدوا ببذل كافة الجهود للعثور عليها.

تبعاً لذلك فقد تمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من العثور على بعض ملفات العقود المفقودة والتي تسببت بعمل هذا التدقيق والتي أدرجناها في القائمة عند البدء بالتدقيق ولم يتم تزويدنا بها.

ملفات العقود التي كانت مفقودة في البداية. خلال القيام بالتدقيق، حاول مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية العثور على الـ 14 ملفاً غير المشمولة سابقاً للعقود التي كانت مشمولة في قائمة حالة العقد التي زودنا بها لتضمينها في التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونغرس الأميركي في 30 تموز/يوليو 2004، حيث

تمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من إيجاد 7 من العقود الـ 14 وزودنا بها قبل إنهائها للعمل الميداني في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2004، كما تابع مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية عملية البحث عن السبع ملفات عقد المتبقية وتمكنت من توفير ستة ملفات عقود إضافية، 4 ملفات في كانون الأول/ديسمبر 2004 وملفان في كانون الثاني/يناير 2005.

لقد استنتج مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بأن تسجيل أحد الملفات برقم غير صحيح في قاعدة البيانات الخاصة بها كان السبب في فقدان أحد الملفات، على أن يكون عدد الملفات المفقودة 13 ملفاً فقط. ووفقاً لمسؤولي مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية فإن الملفات السبعة التي عثر عليها كانت محفوظة على أدوات تخزين خارجية، والتي تعرف بذاكرة الكمبيوتر المتحركة التي كان قد تركها المتعاقدون السابقون، ومع ذلك فإنه عند مراجعتنا لملفات العقود السبعة، وجدنا عقدين منفصلين ممنوحين من قبل مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية تحت رقم عقد ممنوح واحد⁶. إن هذا التكرار حدث لأنه لم يتم القيام بتعديل إداري متبع لتصحيح ترقيم العقود.

حل مشكلة الملفات المفقودة من عينة التدقيق. زودنا مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بـ 9 ملفات عقد من العشرة المطلوبة لمتابعة إتمام عملنا الميداني، 6 ملفات في كانون الأول/ديسمبر 2004 و 3 ملفات في كانون الثاني/يناير 2005. وقد بينت مراجعتنا لتلك الملفات أن الـ 9 ملفات تقتصر إلى المستندات الكافية للدعم والمطلوبة من قبل إجراءات التشغيل الموحدة-لأنشطة التعاقد 2004 وعلى وجه الخصوص، 7 من الـ 9 ملفات اشتملت على نسخة مختومة من العقد، واحد من الملفات اشتمل على صفحتين من العقد، والملف المتبقي اشتمل على بعض وليس كل المستندات المساندة واشتمل على صفحتين فقط من العقد.

الإجراءات الإدارية

خلال مراجعتنا، عين مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية مساعداً أساسياً جديداً مسؤولاً عن التعاقد، وقد قمنا بتزويد المساعد الأساسي المسؤول عن التعاقد بنبذة مبدئية في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2004 لمناقشة نتائجنا الأولية. بعد ذلك عين المساعد الأساسي المسؤول عن التعاقد يوماً كاملاً لتنظيم الملفات وطلب من جميع المتعاقدين الرسميين البحث في أدراج المكاتب وما حولها للعثور على ملفات العقود. ومن ثم تمت عنونة الملفات التي عثر عليها وحفظها بالترتيب الرقمي في أدراج الملفات المناسبة، ومع أن الملفات التي عثر عليها تمت عنونتها وتنظيمها بالشكل الصحيح لم يتمكن المساعد الأساسي المسؤول عن التعاقد من أن يضمن لنا أن جميع الملفات عثر عليها.

تبعاً لأن الأنشطة الإدارية كانت ما تزال قائمة في الوقت الذي أنهينا فيه عملنا التدقيقي، لم نتمكن من تقييم فعالية تلك الأنشطة. في رأينا إن النتائج المترتبة على تلك الأنشطة قد تساعد في التقليل من الحالات المبيّنة في هذا التقرير.

الخاتمة

إن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية منح بشكل عام العقود التي اشتملت على شروط العمل المحضرة، شروط تسليم عقد محددة، وشروط عقد متفق عليها بوضوح، ومع ذلك فقد تمكن التدقيق من تحديد نقاط ضعف في العمليات الإدارية والتحكمية، الأمر الذي نتج عنه عدم ضمان أن بيانات ملف العقد متوفرة وكاملة ومتناغمة وموثوق بها، أو حتى ضمان استخدامها للمتابعة وتقديم التقرير بحالة نشاط مشروع العقد لصندوق إعمار العراق.

عواقب قانونية ممكنة: إن الافتقار إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها قد يؤثر بشكل وخيم على مقدرة الحكومة الأميركية الصحيحة على إدارة العقود، وفي تعزيز التزام المتعاقدين، وفي الدفاع عن حقوقها في المنازعات الناتجة بسبب:

- عدم التزام المتعاقد بأداء وإتمام العقد.
- الادعاءات غير الصحيحة.
- استعادة المبالغ المدفوعة الزائدة عن الحد.
- ادعاءات الدفع غير الوافية.

قد تؤدي تلك الفروق الأساسية إلى خسائر محاسبية تاريخية للحكومة الأميركية في الجهود المبذولة لتوفير الإغاثة وإعادة الإعمار لشعب العراق.

ضعف السيطرة على إدارة المواد: لقد حدد التدقيق ضعفا أساسيا في السيطرة على إدارة المواد في ملفات العقود. ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن ضمان عدم حدوث تزوير، تبديد أو سوء استخدام في إدارة عقود صندوق إعمار العراق.

التوصيات، وملاحظات الإدارة ورد التدقيق عليها

مع أن التوصيات الأصلية الموضوعة على مسودة هذا التقرير تم توجيهها إلى مدير مكتب المشاريع والعقود، إلا أن كلا من قائد هيئة العقود المشتركة ومدير مكتب المشاريع والعقود قاما بالرد على هذا التقرير. وقد حدث هذا تبعا للتغيرات التنظيمية والتي بدورها أعادت تعريف المسؤوليات التعاقدية لصندوق إعمار العراق منذ عمل هذا التدقيق، بالإضافة إلى نقل إدارة وظيفة النشاط التعاقد من مكتب المشاريع والعقود إلى هيئة العقود المشتركة-العراق، ولذلك فقد تم إعادة توجيه التوصيات لتشمل المسؤولين الاثنين.

نوصي كلا من قائد هيئة العقود المشتركة ومدير مكتب المشاريع والعقود، بما يلي:

1. ضمان توفير نسخة مطبوعة وأخرى إلكترونية لملفات العقود بشكل صحيح من أجل تيسير العثور على الملفات، وكماليتها وتناسقها وموثوقيتها

ملاحظات الإدارة: حول مدير مكتب المشاريع والعقود إلى هيئة العقود المشتركة-العراق التقرير للإجابة، وقد اتفق هذا مع الملاحظات، وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. وبمساعدة وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع، بدأت هيئة العقود المشتركة-العراق بنقل جميع النسخ المطبوعة وتحويلها إلى نسخ إلكترونية ومن ثم حفظها إلكترونيا للتمكن من العثور عليها. كما تقوم وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بتدقيق جميع ملفات العقود الغير خاصة بالإنشاءات قبل إغلاقها. بينما يقوم القسم المسؤول عن منطقة الخليج في سلاح الهندسة التابع للجيش بتدقيق جميع ملفات العقود الخاصة بالإنشاءات، كما قام المساعد المسؤول عن التعاقد بزيادة فريق عمل وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع وذلك بتعيين خمسة مواطنين عراقيين للمعاونة في تصنيف وضمان تخزين نسخ مطبوعة وإلكترونية للملفات. قدر قائد هيئة العقود المشتركة على أن يكون تاريخ الإنهاء في منتصف السنة المالية 2006.

2. تطوير وتطبيق إجراءات عمل انتقالية لضمان التحويل الفعال لملفات العقود بين المتعاقدين الرسميين السابقين واللاحقين.

ملاحظات الإدارة: أحال مدير مكتب المشاريع والعقود الملاحظة إلى هيئة العقود المشتركة-العراق للإجابة، وقد اتفق هذا مع الملاحظة وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. يقوم القائد، لهيئة العقود المشتركة حاليا بتدريب مواطنين عراقيين لتأدية وظائف العقود الإدارية. بالإضافة، إلى أن المسؤول في هيئة التعاقد المشتركة-العراق منكب حاليا مع المسؤولين عن تحديد القوات المسلحة المختلفة لمحاولة ربط تواريخ وصول المتعاقدين الرسميين القادمين والمغادرين، ولمحاولة تحديد وقت محدد لتسليم أنشطة العقود التي ما تزال تحت التنفيذ قبل مغادرة المتعاقد الرسمي. أفاد القائد، هيئة التعاقد المشتركة، بأنه يفترض إنهاء أعمال التصحيح في 29 نيسان/إبريل 2005.

3. تأسيس بريد إلكتروني عام لتمكين عدة متعاقدين من الدخول إلكترونياً لمعلومات استدراج عروض العقد.

ملاحظات الإدارة. أحال القائد، هيئة العقود المشتركة الملاحظة إلى مدير مكتب المشاريع والعقود للإجابة. وقد اتفق هذا مع الملاحظات وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. في 10 شباط/فبراير 2005، وكجزء من عملية انتقال مكتب المشاريع والعقود وهيئة التعاقد المشتركة من شبكة Pco-iraq.net إلى شبكة Centcom.mil فقد تم تأسيس بريد إلكتروني عام مشترك بين هيئة التعاقد المشتركة ووكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع لدعم تسليم عروض المقاولين واسترجاعها إلكترونياً من قبل أكثر من متعاقد تبعاً لما هو مسموح به. أفاد المدير، بأن الخطوات المتبعة للتعديل سوف يتم إتمامها في 27 نيسان/إبريل 2005.

4. التأكد من أن جهاز خدمة شبكة الاتصال موثوق ويوفر إمكانية الدخول الإلكتروني إلى مستندات العقد المحفوظة، وعلى نقل واستلام المراسلات عبر البريد الإلكتروني

ملاحظات الإدارة. أحال القائد، هيئة العقود المشتركة الملاحظة إلى مدير مكتب المشاريع والعقود للإجابة. وقد اتفق هذا مع الملاحظات وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. في 10 شباط/فبراير 2005 انتقل مكتب المشاريع والعقود وهيئة التعاقد المشتركة-العراق من شبكة Centcom.mil إلى بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات أقوى لمكتب المشاريع والعقود. ومع أن حالات الإخفاق الإلكتروني سوف تستمر ولكن كفاءة واستيعاب النظام الجديد سوف تتدارك النقص في الكفاءة و/أو في الشؤون الخاصة بالأداء والمبينة في نتائج التقرير. أفاد مدير مكتب المشاريع والعقود بأن الخطوات المتخذة للتعديل سوف يتم إتمامها في 27 نيسان/إبريل 2005.

5. تطبيق نظام الشراء المعياري للتحقيق الكفاءة في إدارة العقود ألياً.

ملاحظات الإدارة. أحال القائد، هيئة العقود المشتركة الملاحظة إلى مدير مكتب المشاريع والعقود للإجابة. وقد اتفق هذا مع الملاحظات وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. تعمل هيئة العقود المشتركة-العراق حالياً على تجهيز نظام شراء في قطاع واحد، الأمن والعدل، وذلك لاستخدام النظام على نطاق ضيق. ويستخدم المساعد الرئيسي المسؤول عن عقود إعادة البناء مفهوم (ازحف، امشي، اركض) كوصف للبداءة في التطبيق لضمان أن النظام يعمل وأن الموظفين تدربوا عليه قبل التنفيذ الكامل. إن التأخير في انتشار نظام الشراء المعياري مرتبط بقرارات مؤجلة من قبل مكتب مساعد وزير الجيش (المشتريات، اللوجستيات، والتكنولوجيا) بخصوص البنين المفضل (الذي يمكن العمل به) لنظام الشراء الموحد في العراق. وقد قدر القائد، لهيئة التعاقد المشتركة تاريخ إتمام تطبيق المرحلة الابتدائية لنظام الشراء المعياري لتكون في الفترة ما بين حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2005.

6. تحضير أدوات تعريف للعقد الإداري لتصحيح الأرقام المكررة للعقود الممنوحة.

ملاحظات الإدارة. أحال القائد، هيئة العقود المشتركة الملاحظة إلى مدير مكتب المشاريع والعقود للإجابة. وقد اتفق هذا مع الملاحظات وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. كلفت وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع في تشرين الأول/أكتوبر 2004 بعقد إداري، ولكنها لم تباشر به فعلياً قبل كانون الأول/ديسمبر 2004. ونتيجة لجهود وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع المستمرة، لا يوجد الآن أي تكرار في أرقام العقود. أفاد القائد، هيئة العقود المشتركة، بأن إجراءات التصحيح سوف يتم إتمامها في 29 نيسان/إبريل 2005.

7. تحديد وتصحيح جميع أمثلة الفروق المكتشفة نتيجة للقيام بالتدقيق وإيلاء الاهتمام الخاص للأخطاء الموجودة في قاعدة البيانات مثل تعريف العقود الممولة من قبل صندوق إعمار العراق والغير ممولة من قبل صندوق إعمار العراق.

ملاحظات الإدارة. أحال القائد، هيئة العقود المشتركة الملاحظة إلى مدير مكتب المشاريع والعقود للإجابة. وقد اتفق هذا مع الملاحظات وبدأ باتخاذ الإجراءات التصحيحية. تقوم وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بتدقيق جميع عقود غير الخاصة بالإنشاءات، وكجزء من عملية التسوية وإغلاق العقد الخاصة بتلك العقود، فإنها تؤكد بأن الأداء وإجراءات الدفع كاملة وأن ملفات العقود كاملة. قسم إقليم الخليج التابع ل سلاح الهندسة التابع للجيش يقوم بإدارة عقود التشييد بنفس الأسلوب، وقد قدر القائد، هيئة العقود المشتركة تاريخ الانتهاء على أن يكون في منتصف السنة المالية 2006.

الاستجابة للتدقيق. تعتبر ملاحظات كل من قائد هيئة العقود المشتركة ومدير مكتب المشاريع والعقود بالنسبة إلى جميع التوصيات جد إيجابية. حيث انه خلال فترة التدقيق أخبر فريق التدقيق مسؤول أنشطة التعاقد في مكتب المشاريع والعقود السابق عن الفروق المكتشفة، وبناء عليه، قام مكتب المشاريع والعقود بإجراءات تصحيحية كما هو مبين في ملاحظات الإدارة. ويقوم قائد، هيئة العقود المشتركة-العراق بمتابعة الإجراءات التصحيحية التالية.

الملحق أ الإطار والمنهجية

لقد بدأنا هذا التدقيق لأن مكتب المشاريع التابع للسلطة المؤقتة⁷ لم يتمكن من استخراج المستندات الخاصة بأربعة عشر عقداً، والتي تقدر قيمتها بأكثر من 211 مليون دولار، كما هو معرف من خلال المعلومات المقدمة للتضمين في تقريرنا الربع سنوي والنصف سنوي للكونغرس الأميركي في 30 تموز/يوليو 2004. تلك الوثائق كان يجب الإبقاء عليها لدى مكتب إدارة المشروع، وليس مكتب المشروع الإداري، وفقاً لقوانينهم ومسؤولياتهم لمراقبة وإدارة الأموال الممنوحة من قبل صندوق إعانة العراق.

لقد أجرينا مراجعة ميدانية في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية الكائن في بغداد، العراق في الفترة ما بين 2 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2004، بالإضافة إلى أن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية حدد وزود مكتبنا الرئيسي بعقود مفقودة، فقد تابعنا تقييمنا لتلك المستندات حتى آذار/مارس 2005، وهي فترة تالية لفترة إنهاءنا لعملنا الميداني.

لقد قمنا بتقييم المستندات، والإجراءات والعمليات في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية، وقد أجرينا المقابلات الشخصية مع مدراء مكتب المشاريع والعقود وفريق عملهم لمناقشة الإجراءات والعمليات المتبعة من قبل مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية لإدارة تمويل العقود عن طريق صندوق إعمار العراق.

وكأساس للمقابلات الشخصية والتقييم الذي قمنا به، استخدمنا:

- بنود القانون العام المواد 106-108 (قانون المخصصات الإضافية الطارئة للدفاع عن وإعادة إعمار العراق وأفغانستان 2004)
- تعليمات الشراء الفدرالية الجزء الرابع "الشؤون الإدارية"
- ملحق التعليمات الفدرالية الخاصة بالمشتريات التابع لوزارة الدفاع
- الدليل العسكري D245
- إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بمكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية 2004
- الهيكل التنظيمي لمكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية، كما في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2004
- تراخيص وكفالات المتعاقدين المسؤولين.

لقد أجرينا مقابلات مع كل من المسؤول عن الأنشطة التعاقدية في مكتب المشاريع والعقود والمساعد الأساسي المسؤول عن التعاقد، ورئيس القطاع، وخمسة من المسؤولين المتعاقدين واثنين من اختصاصيي العقود. كما قمنا باختبار العمليات والإجراءات العامة المتبعة من قبل مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية لإبقاء نسخ مطبوعة وإلكترونية لملفات العقود. وقد اشتملت مراجعتنا على عقود بتاريخ فعلية من شباط/فبراير 2004 إلى آب/أغسطس 2004.

باستخدام طريقة رانوني، قام أحد الإحصائيين بتوفير عينة من 48 ملف عقد، بترتيب عشوائي بسيط باعتباره تاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2004 هو الرقم العشوائي الأولي، من مجموعة ملفات العقود الكلية البالغة 168 ملف عقد. إن مجموعة الملفات الكلية هذه كانت عبارة عن قائمة من 168 ملف عقد تم توفيرها لنا من قبل مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية. إن التقنية التي استخدمت وفقاً لـ SAS v9.1 هي طريقة مقبولة.

لقد راجعنا 37 ملفاً من الـ 48 ملفاً عقد المختارة عشوائياً والمطلوبة من مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية في الفترة ما بين 2 أيلول/سبتمبر و30 تشرين الأول/أكتوبر 2004. إن الـ 37 ملف عقد تم تقديرها بأكثر من 184 دولار مليون. ولم يتمكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من إيجاد 10 ملفات من الـ 48 ملفاً، وقد تم استثناء ملف واحد من قائمتنا لأنه كان تحت المراجعة في مكتب المستشار القانوني. لوصف الـ 37 ملف عقد التي قمنا بمراجعتها انظر الملحق د.

أما بالنسبة لتقييمنا للغة العقد، لقد قمنا بتقييم المستندات في 32 من 37 ملف عقد للحكم على تقييم ملاءمة تحضير شروط العمل، وضوح شروط العقد، ومحدودية شروط التسليم. بالنسبة للملفات الخمسة المتبقية فقد افترقت إلى نسخة وافية من العقد، الأمر الذي أعاق أمر تقييمها. للوصول إلى اكتمال ملفات العقود، استخدمنا إجراءات التشغيل الموحدة لأنشطة التعاقد لمكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقد لتعريف 7 مستندات لمحتويات الملف من أصل 13 ملفاً والتي صنفت بأنها توافق الحد الأدنى لمتطلبات تضمين ملف العقود. لقد اخترنا هذه الخصائص السبع على أساس ما قررنا أن له أهمية قصوى توفير تاريخ واضح لدورة الشراء من استدراج عروض العقد إلى إغلاق العقد.

لقد استخدمنا العينة نفسها المكونة من 37 عقداً لفحص الملفات من حيث كمالها، وذلك بتحديد ما إذا كان الحد الأدنى من الوثائق المطلوبة قد كان موجوداً في كل ملف.

بالنسبة لتقييمنا للعمليات الإدارية، لقد قيمنا عمليات مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية والضوابط المتعلقة بتنفيذ العقد، وتصنيف وتقرير وترتيب الملفات. على وجه الخصوص، لقد راجعنا وتابعنا ملاحظة فعالية العمليات والإجراءات والكفاءات التقنية الموجودة للتعامل مع التغيير المستمر لموظفي التعاقد، واستخدام البريد الإلكتروني، صحة شبكة الاتصالات، والدعم الإداري للعقود إلكترونياً.

لقد أنجزنا هذا الأداء التدقيقي من أيلول/سبتمبر 2004 إلى آذار/مارس 2005 وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة عموماً.

حدود الإطار. من بين 48 ملف عقد التي قمنا باختيارها عشوائياً، لم يتمكن مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية من إيجاد 10 ملفات عقود قبل إنهائنا لعمل التدقيق الميداني في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2004. وتم استثناء أحد الملفات من عينتنا عندما تحدد أنه تحت المراجعة مع المستشار القانوني لمكتب المشاريع والعقود، كما أن 5 من أصل 37 ملفاً التي قمنا بمراجعتها افترقت إلى عقود كاملة، الأمر الذي حد من قدرتنا على تحديد ما إذا كانت لغة تلك العقود والتي أصدرت من قبل مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية احتوت على شروط عمل وشروط العقد متفق عليها بوضوح، وشروط تسليم ملائمة. إن برنامج السيطرة الإدارية لمكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية للمراقبة لم يتم مراجعته تبعاً لمصادر تدقيق محدودة ولقيود وقت وذلك لأن التدقيق تم في منطقة حرب.

استخدام بيانات معالجة بالكمبيوتر: استخدم المكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية نظام Access لقاعدة البيانات لتسجيل أنشطة التعاقد. لم نقوم بإجراء تحرر لتحديد صحتها أو درجة مصداقيتها. وقد اعتمدنا على المعلومات المشمولة في قاعدة البيانات تلك في اختيار عينتنا من ملفات العقود العشوائية للمراجعة، مع أن مراجعتنا لملفات العقود المختارة في عينتنا بينت فروقاً في البيانات المتضمنة في قاعدة بيانات مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية. ونتيجة لذلك، كان علينا تحديد عينتنا المختارة عشوائياً، باستثناء العقود التي منحت والمستخدمة لأموال وفرت من قبل جهات أخرى غير صندوق إعمار العراق وتلك العقود أديرت من قبل المكاتب مشاريع غير مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقدية واستبدلها بعقود إضافية لتكملة حجم عينتنا العشوائية المكونة من 48 ملفاً.

التغطية السابقة

في الفترة ما بين 2003 و2004، أصدر مكتب المساءلة الحكومي، مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع والمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (سابقاً مكتب المفتش العام، سلطة الائتلاف المؤقتة) خمسة تقارير لمناقشة منح العقود لإعادة إعمار العراق. يمكن الوصول إلى تقارير مكتب المساءلة الحكومي من خلال الإنترنت على الموقع التالي <http://www.gao.gov>. ويمكن الوصول إلى التقارير الصادرة عن المفتش العام في وزارة الدفاع على الموقع التالي: <http://www.dodig.osd.mil/audit/reports>. كما يمكن إيجاد تقارير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق عبر الإنترنت على العنوان: <http://www.sigir.mil>.

تقرير مكتب المساءلة الحكومي رقم 605-04 "إجراءات منح العقود والتحديات الإدارية للسنة المالية 2003"، 1 حزيران/يونيو 2004

التقرير رقم 2004-057-D الصادر عن المفتش العام في وزارة الدفاع، "العقود الممنوحة لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادرة عن المفتش العام في وزارة الدفاع - واشنطن" 18 مارس 2004

تقرير سلطة الائتلاف المؤقتة - المفتش العام رقم 04-004 "تعليمات المهام الممنوحة من قبل مركز السلاح الجوي للتميز البيئي لدعم سلطة الائتلاف المؤقتة" 28 تموز/يوليو 2004

تقرير سلطة الائتلاف المؤقتة - المفتش العام رقم 04-005 "إحالة العقود الخاصة بالبناء والتصميم في هذا القطاع،" 23 تموز/يوليو 2004

تقرير سلطة الائتلاف المؤقتة - المفتش العام رقم 04-013 "عمليات التعاقد لهيئة الائتلاف المؤقتة المؤدية إلى ومشتمة على منح العقد"

الملحق ب. قضايا أخرى ذات أهمية

إن القضايا الأخرى ذات الأهمية والتي تم تحديدها من قبل فريق تدقيقنا موصوفة لاحقاً:

إدارة الموظفين. يُدار إن مكتب المشاريع والعقود من قبل 23 موظفاً متعاقدًا وفقاً للهيكل التنظيمي الخاص بالمكتب الذي أُعد في شهر أيلول/سبتمبر 2004. ومع أن مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقد كان مفوضاً لتعيين 69 موظفاً متعاقدًا (26 مدنياً، 24 مقاولاً، 19 عسكرياً) إلا أن فريق العمل الحالي مكون من 46 موظف (8 مدنيين، 19 مقاولاً، 19 عسكرياً). ولقد لاحظنا خلال التدقيق بأن الموظفين المتعاقدين في مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية يعملون 7 أيام في الأسبوع. كما أبلغنا موظفو مكتب المشاريع والعقود لأنشطة التعاقد بأنهم يعملون بمعدل 13 إلى 15 ساعة خلال اليوم. ستة أيام في الأسبوع، بالإضافة إلى المناوبة لمدة 6 ساعات إلى 11 ساعة في اليوم السابع.

كما أفادنا أحد المسؤولين المتعاقدين، إن المسؤولين المتعاقدين في الولايات المتحدة عادة لهم فريق من المتعهدين المختصين بالمساعدة في عملية الشراء. إلا أنه في العراق، فإن المسؤولين المتعهدين يؤدون معظم نشاطات العقود من البداية إلى النهاية من دون مساعدة.

أصدر مركز ضبط الأمراض الأميركي تقريره بعنوان "الوقت الإضافي وساعات العمل الممتدة: آخر ما تم التوصل إليه بخصوص المرض، الجروح والسلوك الصحي"، نيسان/إبريل 2004 والذي لخص 52 من تقارير الأبحاث المنشورة وأربع دراسات ركزت على تأثيرات ساعات العمل الطويلة. وفقاً للتقرير، فإن الأفراد الذين يعملون لساعات طويلة أن الساعات الممتدة بين الساعة التاسعة والثانية عشرة من العمل ترتبط عادة بالإحساس بدرجة انتباه أقل وتعب متزايد، وبتدني الوظائف الإدراكية وتدني التركيز فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بمهامهم. عندما تم جمع ساعات العمل مع متطلبات العمل الأخرى، تم اكتشاف نمط حدوث نتائج معاكسة من خلال الدراسات.

إننا نخطط للبدء في التدقيق لتحديد ما إذا كانت إجراءات التوزيع والتوظيف لدى المؤسسات الأميركية الحكومية للموظفين المؤهلين لمساندة لعمليات إعادة إعمار العراق فعالة. سوف نركز جهودنا على فعالية الإرشاد التنظيمي والتشريعي والإجراءات المتبعة لتحديد متطلبات الموظفين، طرق التعيين والإبقاء على الموظفين، والإجراءات لقياس النجاح في التوظيف والإبقاء على الموظفين.

إدارة السجلات. إن الظروف الملاحظة في التقرير بخصوص حفظ، كمال وصحة السجلات الخاصة بالعقود الممنوحة لعمليات إعادة إعمار العراق هي مصدر قلق.

وعليه، نخطط للبدء التدقيق لتحديد ما إذا كانت المؤسسات الأميركية قد وضعت متطلبات وأنظمة وإجراءات ملائمة لإدارة وحفظ السجلات لتسهيل عمليات التدقيق والبحث المستقبلية لتحديد واستخدام الأموال المزودة من قبل صندوق إعادة إعمار العراق.

الملحق ج مكتب المشاريع والعقود

تم تأسيس مكتب المشاريع والعقود بموجب الأمر الرئاسي رقم 36 الخاص بالأمن القومي ("عمليات حكومة الولايات المتحدة في العراق"، 11 ايار/مايو 2004).

مهمة مكتب المشاريع والعقود. لقد وجه الأمر الرئاسي رقم 36 الخاص بالأمن القومي مكتب المشاريع والعقود لتوفير الدعم في المشتريات وإدارة المشروع بخصوص النشاطات المتبعة في العراق ولمسؤول المهمة، كما طلب من قبل وزارة الخارجية الأميركية ومسؤولي الوزارات الأخرى والوكالات. في 22 حزيران/يونيو 2004 أسس نائب وزير الدفاع مكتب المشاريع والعقود ضمن وزارة الجيش ووجه مكتب المشاريع والعقود لمنح الدعم المتعلق بإنهاء سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد جعل مكتب المشاريع والعقود مسؤولاً عن جميع الأنشطة المرتبطة بالممتلكات، والمالية والبرامج وإدارة المشروع وإدارة الأنشطة الإنسانية والغير الإنسانية لسنة قطاعات رئيسية:

- البناء، التعليم والرعاية الصحية
- الكهرباء
- النفط
- الأشغال العامة والمياه
- الأمن والعدل
- الاتصالات والمواصلات

هيكلية الأنشطة التعاقدية لمكتب المشاريع والعقود. تم تعيين مسؤول مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية من قبل مساعد وزير الجيش (المشتريات، اللوجستيات، التكنولوجيا). ويعد مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية مسؤولاً عن توفير الدعم للمشتريات وإدارة المشروع للعقود الممنوحة لأنشطة إغاثة وإعادة إعمار العراق، بالإضافة إلى تلك الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما عين من قبل وزارة الخارجية الأميركية ومسؤولي الوزارات الأخرى والوكالات.

عين مسؤول مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية المساعد الأساسي للتعاقد، والذي بدوره صاغ إجراءات وسياسة مكتب التعاقد. ويعد المساعد الأساسي المسؤول عن التعاقد مسؤولاً عن تفويض إصدار رسائل التعيين وإجازة سلطة التعاقد المنتدبة لمكتب التعاقد.

استحدث مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية منصب مدير مكتب العقود الإقليمي، باعتباره المكتب الرسمي المسؤول عن العمليات اليومية الخاصة مكتب العقود الإقليمي في العراق. ويتمتع المتعاقدون الرسميون بسلطة الدخول، وبسلطة الإدارة وسلطة إلغاء العقود. ويعتبر هؤلاء المسؤولين الوحيدين المفوضين بإلزام الحكومة الأميركية. العسكريون والموظفون المدنيون يعملون كمسؤولي تعاقد. كما أنهم مدعومون من قبل مختصين في العقود عند تحضير استدراج عروض العقود ومستندات التعاقد الأخرى المؤدية إلى منح العقد.

الملحق د ملفات العقود المراجعة

تم مراجعة عينة مكونة من 37 ملف عقد خلال التدقيق هذا، وهي مبنية أدناه.

رقم العقد	تاريخ العقد الفعلي	الإطار العام للعمل*	قيمة العقد
W9126G-04-0002 to 1	02/04/2004	التخطيط الانتقالي	600,000.00 دولار
W914NS-04-D-0005 DO1	03/23/2004	التعبئة	2,487,603.00 دولار
W914 NS-04-D-0022 TO 2	04/21/2004	تصميم ومسح مواقع أنظمة إمدادات المياه	2,806,604.00 دولار
W914NS-04-M-0108	04/26/2004	البيانات الإرشادية في المطارات	42,967.50 دولار
W914NS-04-M0102	04/27/2004	الصمامات والخراطيم	2,297,520.00 دولار
W914NS-04-M-0110	05/01/2004	رافعات الحاويات المحملة رأسيا	1,498,000.00 دولار
W914NS-04-D-0006 TO 5	05/12/2004	تقييم المواقع	5,000,000.00 دولار
W914NS-04-0120	05/20/2004	المقسم الأرض الرقعي	18,540.00 دولار
W914NS-04-D-0126	05/20/2004	خود وقفازات الخاصة بعمال الإطفاء	484,652.80 دولار
W914NS-04-M-2348	05/26/2004	أجهزة تعليق	5,023,214.90 دولار
W914NS-04-D-0142	06/08/2004	غير متوفر	4,355,700.00 دولار
W914NS-04-M-0115	06/09/2004	قطع غيار المركبات	6,083,621.02 دولار
W914NS-04-M-0103	06/01/2004	آلة دمج الرسائل	368,142.00 دولار
W914NS-04-D-0145	06/15/2004	مركز التحكم بالتحركات اللوجستية والعمليات	1,750,000.00 دولار
W914NS-04-M-0112	06/16/2004	مقطورات حاويات الوزن الثقيل	636,368.00 دولار
W914NS-04-M-0111	06/16/2004	رافعات متحركة للموائى-100 طن	6,492,376.00 دولار
W914NS-04-D-0139	06/18/2004	كاميرات حرارية ومقطع مسامير	1,304,402.00 دولار
W914NS-04-M-2362	06/29/2004	أدوات إصلاح خطوط الكهرباء الهوائية	37,789.50 دولار
W914NS-04-M-2363	06/29/2004	الأدوات الهوائية للعاملين في مجال الكهرباء	194,000.00 دولار
W914NS-04-M-9000	07/02/2004	سدادات أنز وأداة تعديل التصويب في كلاشنكوف	16,750.00 دولار
W914NS-04-M-9002	07/02/2004	CLP غالون 50	2,200.00 دولار
W914NS-04-D-0119 To 12	07/05/2004	سدادات أنز وحقائب إسعاف أولي	31,223.00 دولار
W914NS-04-M-2364	07/06/2004	شاحنة كوابل اختبار كهربائية	2,145,330.00 دولار
W914NS-04-M-0134	07/11/2004	حامل حاويات متعدد الأشكال	1,718,000.00 دولار
W914NS-04-C-9010	07/12/2004	مكيفات هواء وطاولات قابلة للثني	14,710.00 دولار
W914NS-04-D-0010 To 9	07/18/2004	خطوط كهربائية	39,021,180.00 دولار
W914NS-04-M-0123	07/20/2004	قارب النجدة للمطافي	945,000.00 دولار
W914NS-04-M-0109	07/22/2004	قطع غيار مركبات	1,459,284.97 دولار
W9126G-04-D-0001 TO 26	07/22/2004	تصليح وتطوير توصيلات أنابيب منتجات النفط	35,287,472.00 دولار
W914NS-04-M-0116	07/23/2004	تجهيزات سكك حديد	21,180,000.00 دولار
W914NS-04-M-0151	07/25/2004	مرسيدس بنز مصفحة (فئة اس) موديل 1997	150,650.00 دولار
W914NS-04-M-0141	07/28/2004	عربة مدرعة	1,702,454.00 دولار
W914NS-04-M-0154	08/12/2004	سيارات نوع دوج	82,000.00 دولار
W914NS-04-M-0158	08/12/2004	شاحنات شفرولية من طراز أسترو، عدد 6	161,946.00 دولار
W914NS-04-M-2376	08/16/2004	كمبيوترات محمولة	29,988.00 دولار
W914NS-04-M-0153	08/25/2004	شاحنات مطافي	2,870,840.00 دولار
W914NS-04-M-00156	08/26/2004	سيارات تويوتا كامري	70,380.00 دولار
المجموع			184,015,208.69 دولار

*إن وصف إطار العمل قد لا يكون جميعه شاملا

المفتش العام لهيئة الائتلاف المؤقتة: CPA-IG

وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع: DCMA

النظام الفدرالي لبيانات المشتريات: FPDS

مكتب المساءلة الحكومي: GAO

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: IRRF

هيئة العقود المشتركة – العراق: JCC-I

مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع: OIG DoD

مكتب المشاريع والعقود: PCO

مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية: PCO CA

إجراءات التشغيل الموحدة لأنشطة التعاقد 2004: SOP-CA 2004

بيان العمل: SOW

نظام الشراء المعياري: SPS

الملحق و: توزيع التقرير

وزارة الخارجية

وزير الخارجية
المنسق/المستشار الأعلى للعراق
السفير الأميركي لدى العراق
مدير مكتب إدارة إعمار العراق
المفتش العام – وزارة الخارجية

وزارة الدفاع

نائب وزير الدفاع
مدير مكتب دعم الدفاع- العراق
نائب وزير الدفاع (المراقب)/المسؤول المالي الأول
نائب المسؤول المالي الأول
نائب المراقب (البرامج/الموازنة)
المفتش العام، وزارة الدفاع

وزارة الجيش

مساعد وزير الجيش (لشؤون المشتريات والشؤون اللوجستية والتكنولوجيا)
النائب الأول لمساعد وزير الجيش (لشؤون المشتريات والشؤون اللوجستية والتكنولوجيا)
نائب مساعد وزير الجيش لشؤون السياسات والمشتريات
مدير مكتب المشاريع والعقود
مساعد وزير الجيش (لشؤون الإدارة المالية والرقابة)
المراقب العام للتدقيق في الجيش

القيادة المركزية الأميركية الوسطى

قائد القوة المتعددة الجنسيات - العراق
قائد قيادة العقود المشتركة – العراق
قائد مجموعة الدعم المشتركة للمنطقة الوسطى

منظمات دفاعية أخرى

مدير وكالة تدقيق عقود وزارة الدفاع

منظمات حكومية فدرالية أخرى

مدير مكتب الإدارة والموازنة
المراقب العام للولايات المتحدة
المفتش العام، وزارة المالية
المفتش العام، وزارة التجارة
المفتش العام، الخدمات الصحية والإنسانية
المفتش العام، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

رؤساء اللجان واللجان الفرعية التابعة للكونغرس وأكبر الأعضاء الممثلين للأقلية

مجلس الشيوخ الأميركي

لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ
اللجنة الفرعية للدفاع
اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية
لجنة مجلس الشيوخ للقوات العسكرية
لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية
اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا
اللجنة الفرعية للعمليات الدولية والإرهاب
لجنة مجلس الشيوخ للأمن الوطني والشؤون الحكومية
اللجنة الفرعية للكفاءة الحكومية والإدارة المالية
اللجنة الفرعية للإدارة المالية، الموازنة، والأمن الدولي

مجلس النواب الأمريكي

لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب
اللجنة الفرعية للدفاع
اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية , تمويل الصادات والبرامج ذات العلاقة
لجنة مجلس النواب للقوات المسلحة
لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية
اللجنة الفرعية للشرق الأوسط ووسط آسيا
لجنة مجلس النواب للإصلاح الحكومي
اللجنة الفرعية للكفاءة الحكومية والإدارة المالية
اللجنة الفرعية للأمن الوطني والتهديدات الصاعدة والعلاقات الدولية

الملحق ز: أعضاء فريق التدقيق

أعد هذا التقرير مكتب مساعد المفتش العام للتدقيق، مكتب المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق. أما أعضاء الفريق الذين ساهموا في إعداد التقرير، فهم:

بريان فلين
كارين د. بل
وليام ج. وايتهد
لين م. تشامبيون
ليسلي م. بارنس

ملاحظات الإدارة، قائد هيئة العقود المشتركة- العراق

وزارة الجيش
هيئة العقود المشتركة- العراق
APO AE 09316

29 إبريل (تيسان) 2005

MNFI-JCC

مذكرة لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق،
400 Army Navy Drive, Arlington, VA 22202

الموضوع: مسودة تقرير عن إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

1. تبعا لمسودة تقرير المفتش المختص العام لإعادة إعمار العراق في إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعمار العراق، المشروع رقم D2004-DCPAAF-0037

2. اتفقت هيئة العقود المشتركة-العراق مع كل ما توصل إليه التقرير وقد اتخذ أو انه قيد اتخاذ إجراء اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح الاختلالات المبينة في التقرير.

3. الملاحظات العامة والتوضيحات الخاصة بمسودة التقرير بالإضافة إلى ملاحظات إدارة جي سي سي أعلى ما تم التوصل إليه في مسودة التقرير مزودة في المرفق أ. ملاحظات إدارة هيئة العقود المشتركة لكل توصيات التدقيق مزودة في المرفق ب

جون اورياس
لواء، الولايات المتحدة الأمريكية
القائد، هيئة العقود المشتركة-العراق
ومسؤول أنشطة التعاقد

المرفقات

1. المرفق أ: ملاحظات عامة

2. المرفق ب: ردود محددة من قبل التدقيق

ملاحظات عامة وتوضيحات وملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود على ما توصل إليه التدقيق

ملاحظات عامة وتوضيحات

1. شاهد مكتب المشاريع والعقود تطوراً مستمراً وتدرجياً منذ أول تنظيمه في العام الماضي. وحسب تنظيمه الآن، فإن مكتب المشاريع والعقود يشمل الموظفين المتعاقدين الذين يدعمون مهمة إعادة الإعمار بوثيقة التوظيف المشتركة، ولكن تلك الهفوات تم نقلها إلى هيئة العقود المشتركة الجديدة- العراق، والتي أسست عن طريق FRAGO 09-668 التغيرات التنظيمية والتعاقدية، المؤرخة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. إن سلطة التعاقد تدار من قبل رئيس الأنشطة التعاقدية، هيئة التعاقد المشتركة- العراق من خلال DASA-P&P إلى المسؤول التنفيذي عن المشتريات في الجيش، والذي هو كلود بولتون. تدير هيئة العقود المشتركة صندوق تنمية العراق وعقود صندوق إغاثة وإعمار العراق. لا يملك مكتب المشاريع والعقود حق الأمر أو التحكم في هيئة العقود المشتركة-العراق.

2. لقد تصرف فريق التعاقد دوماً بما يتفق ومصالح المهمة التي في أيديهم. خلال عملية تحرير العراق، واجهت المنظمة العديد من التحديات وبالذات أنها لم تعمل في بيئة مستقرة وليس في وقت السلم. إن الأجواء هنا في العراق خلال الحرب كان لها تأثير منهك على نوعية تأدية العمل وعلى العقود على وجه العموم. بالإضافة إلى أن إجراءات التعاقد افتقرت إلى قوة عاملة مترابطة ومستقرة، وإلى مكتب قانوني لمراجعة كافة قوائم استدراج عروض العقود، ومساحة مكتب ملائمة بكافة معدات المكتب الكافية لإدارة كافة المتطلبات الإدارية، والنوع الصحيح لمعدات المكتب وساعات عمل طبيعية وفريق عمل يتمتع بالراحة الكافية. هناك أمور مسلم باعتبارها جزءاً طبيعياً من العمل مثل زيارة المواقع والذي كان فعلياً أمراً مستحيلًا نتيجة للتهديدات الأمنية الممكن وقوعها. لم يتمكن المتعاقدون من البحث في حالات المواقع السابقة لتحديد طريقة العمل أو حتى ممارسة أقل مستويات المتابعة الفعلية لمواقع المشروع. كما أن موافقة وإدارة التمديدات والخدمات كانت صعبة ومستحيلة في بعض الأوقات تبعاً لقيود السفر والقضايا الأمنية. تلك الظروف التي بدورها أعاق كل وجهة لعملية المشتريات، هذا إذا ما لم نضيف عليها حواجز اللغة. وأخيراً، مازق الإدارة كان في الأمر اليومي الذي تجسد في جداول زمنية قصيرة جداً للحصول على المشتريات والتي كانت من شأنها التشويش بشكل فعال على إجراءات العقود الموحدة لأكثر من 700 عقد ممنوح في شهر حزيران/يونيو 2004 بمفرده.

حقاً، لولا جهود القوة العاملة المحترفة والمتفانية، التي ينتمي أفرادها إلى كل فرع من فروع الخدمة، وكل مكونة احتياطية، وإلى وكالات الحكومة المدنية، وجهود المتعهدين الخارجيين، فإن حاجات مواجهة الحرب لم تكن لتتم.

المرفق أ

ملاحظات إدارة هيئة العقود المشتركة-العراق على ما توصلت إليه مسودة التقرير

فيما يلي تفاصيل نتائج مسودة التقرير ، حسب جزء النتائج وما يخصها من ملاحظات إدارة هيئة العقود المشتركة عليها:

حفظ نسخ مطبوعة للملفات

3. لم يتم مكتب المشاريع والعقود (رئيس مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية) بحفظ نسخ ملفات العقد بشكل صحيح وبأسلوب موافق للمعايير وبأسلوب العملي وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة-لأنشطة التعاقد 2004 لضمان توفر مستندات العقد وكمالها وصحتها.
- اتفق مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية
 - إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق. وتتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك قامت هيئة العقود المشتركة بتقديم الرد على النتائج.
 - إن التركيز المبدئي في منح العقود كان للحصول على تمديدات وخدمات حاسمة إلى مقاتلي الحرب في المنطقة. لقد كان كل شيء بتمديدات قصيرة، وبخاصة الوقت. حتى أنه لم يكن هناك خزان ملفات كافية لتخزين العقود بشكل صحيح ولا حتى التمديدات الكافية للعمليات العادية. بالإضافة إلى تلك المشاكل حقيقة أن بعض جهات الخدمات رفضوا إرسال أعضائهم لأكثر من أربعة أشهر الأمر الذي أدى في بعض الأوقات إلى معدلات عالية غير مقبولة في تغيير الموظفين.

حفظ الملفات الإلكترونية

4. لم يتم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بحفظ نسخ ملفات العقد بشكل صحيح وبأسلوب موافق للمعايير وبأسلوب العملي وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة-لأنشطة التعاقد 2004 لضمان توفر مستندات العقد وكمالها وصحتها.
- اتفقت هيئة العقود المشتركة-العراق مع ما تم التوصل إليه وقامت باتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق. وتتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك قامت هيئة العقود المشتركة بتقديم الرد على النتائج.
 - كما وضحنا أعلاه، فإن التركيز المبدئي كان في منح العقود للحصول على تمديدات وخدمات حاسمة إلى مقاتلي الحرب في المنطقة. إن الموارد المتمثلة في الوقت والموظفين والتدريب ألغت المراقبة المطلوبة لضمان حفظ ملفات إلكترونية بما يتفق مع متطلبات إجراءات التشغيل الموحدة-لأنشطة التعاقد 2004.

الإجراءات المرحلية

5. لم يكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية يمتلك إجراءات موضوعة لضمان المتابعة الفعالة لعمليات إدارة العقد.
- اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه. خلال فترة التدقيق، كان من الصعب الحصول على موافقات على صعيد القطر من وزارة الخارجية تبعاً لمساحة مهاجع الجنود المحدودة. إن الموافقات على صعيد القطر مرتبطة بشكل مباشر مع الأماكن المتوفرة لإقامة الجنود، وهذا وقد أصدرت وزارة الخارجية أوامرها بأنه عندما يغادر أي شخص البلد يحق لشخص آخر الحصول على موافقة بالذهاب إلى ذلك البلد.
 - إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق. وتتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك قامت هيئة العقود المشتركة بتقديم الرد على النتائج.

موقع بريد إلكتروني عام

6. لم يتم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بتأسيس بريد إلكتروني عام والذي بدوره يمكن عدة مسؤولين متعهدين من الدخول ضمن ما هو مسموح به إلى عروض العقود المقدمة رداً على استدراج عروض العقود.

- يجب تحويل ما توصلنا إليه إلى مكتب المشاريع والعقود. قبل 10 شباط/فبراير 2005، كان كل من مكتب المشاريع والعقود وهيئة العقود المشتركة على شبكة Centcom.mil، والتي لا تحوي بريدًا إلكترونيًا عامًا.
- إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق.

موثوقية جهاز خدمة الاتصالات

7. لم يؤكد مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بأن موزع الشبكة المركزي قد يوفر مدخلا موثوقا للبريد الإلكتروني لتحويل المناقشات المتعلقة بالعقد، والمراسلات أو حتى لاسترجاع مستندات العقد المحفوظة.
- إن تلك النتائج التي توصلنا إليها يجب أن تحول إلى Centcom.mil الذي أخفق في توفير الدعم التقني الملائم كما هو بالنسبة لأنشطة الموزع الرئيسي. إن جميع أجهزة تكنولوجيا المعلومات وخدمات الشبكة تم توفيرها لمكتب المشاريع والعقود وهيئة العقود المشتركة عن طريق القوات المتعددة الجنسيات في العراق، إدارة الاتصالات، حتى 11 شباط/فبراير 2005. إن مكتب المشاريع والعقود وهيئة العقود المشتركة باعتبارها مستخدمة أخرى لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمنظمات العسكرية الأخرى، لم تتمكن من أن ضمان أي شيء نتيجة لمستوى الخدمة المزودين بها من قبل الآخرين. إن مسببات مشاكل أداء الشبكة الغير مرضية تعتبر مشاكل غير متعلقة بموزع الشبكة الرئيسي بل على العكس هي محصل عناصر عدة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق.

نظام الشراء المعياري

8. لم يقيم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بتطبيق الطاقم المسؤول عن شراء منتجات الخاصة بوزارة الدفاع، بما في ذلك نموذج إدارة عقود مشتريات وزارة الدفاع بما يتفق مع متطلبات نظم الشراء الفدرالية الجزء 4 وإجراءات التشغيل الموحدة – للأنشطة التعاقدية 2004
- اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه، ومع أن تلك النتائج يجب أن تحول إلى وزارة الجيش للعجز عن اتخاذ القرار ومنح مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية التعليمات عن الكيفية لنظام المشتريات التابع لوزارة الجيش المرغوب به.
- إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق.

صحة المعلومات

9. إن إجراءات المراقبة على تعريف السجلات كانت غير كافية.
- اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقامت باتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- إن عدم صحة البيانات مرتبط بشكل مباشر بإدخال البيانات عن طريق عدة منظمات خلال مسرح العمليات. فقد كانت المتطلبات عديدة وعدد الموظفين قليل جدا بحيث إن إدخال بيانات الشيكات والأرصدة المترابطة لم تكن في مكانها الصحيح.

الإحداث اللاحقة- الفقدان الأولي لملفات العقد

10. لقد قمنا بتعريف أحد الأمثلة (1) طلب مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية منح عقدين (2) منفصلين تحت نفس رقم المنح.
- اتفقت هيئة التعاقد المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقامت باتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- منحت أرقام مكررة لان العقود تم منحها بسرعة قياسية ومن خلال مكاتب تعاقد غير مركزية تستخدم نفس نظام التقييم للعقود.

المرفق ب

توصيات وملاحظات إدارة هيئة العقود المشتركة-العراق.

التوصية 1: نحن نوصي بأن يقوم مدير مكتب المشاريع والعقود بضمان الإبقاء على نسخ إلكترونية ومطبوعة لملفات العقود لتحقيق وفرة وكمال وتطابق وصحة الملفات.

الرد: اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان أن ملفات العقود محفوظة بشكل صحيح وبأسلوب معياري أو إداري وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة لأنشطة التعاقد 2004. لأن سلطة التعاقد موجودة في هيئة العقود المشتركة فإن أي إشارة ترتبط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق.

تقوم هيئة العقود المشتركة، بدعم من وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع، حالياً بمراجعة جميع نسخ الملفات الورقية وتخزينها إلكترونياً حتى يتمكن من إيجادها باستخدام أداة بحث مايكروسوفت. وتقوم وكالة إدارة الملفات التابعة لوزارة الدفاع بتدقيق جميع ملفات العقود التي لا تشمل إنشاءات قبل الإغلاق ويقوم قسم منطقة الخليج للسلاح الهندسي في الجيش بتدقيق وتفحص جميع ملفات عقود الإنشاء. إن هناك خطة لضمان تطويع جميع المستندات وفقاً للنظم. وقد قام المساعد الرئيسي المسؤول عن العقود بزيادة عدد موظفي وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بخمسة مواطنين عراقيين للمعونة في تصنيف وتأكد حفظ الملفات الإلكترونية بالإضافة إلى النسخ المطبوعة من الملفات.

قدرت هيئة العقود المشتركة بأن جميع ملفات العقود سوف تنتهي عملية تحديثها بحد أقصى في منتصف السنة المالية 2006.

التوصية 2: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بتطوير وتطبيق إجراءات إدارية انتقالية لضمان الانتقال الفعال لملفات العقود بين المسؤولين المتعدين السابقين واللاحقين.

الرد: اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية حيث تقوم هيئة العقود المشتركة حالياً بتدريب العراقيين لتأدية وظائف العقد الإدارية، كما أن المسؤول عن الموظفين مرتبط مع مسؤولي مهمة الخدمات المسلحة لمحاولة تراكب وشبك تواريخ عمل الموظفين المغادرين واللاحقين لمحاولة توفير إطار زمني لتسليم مهام العقود السارية قبل مغادرة المتعهد المسؤول، مع أنه يجب لفت الانتباه إلى أن القائد لا يملك السلطة لتحديد وقت وصول أو مغادرة بدائل الموظفين الجدول على قدر الإمكان.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة ترتبط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

تعد العمليات الموصى بها مكتملة في 29 إبريل (نيسان) 2005 تاريخ الإجابة هذه.

التوصية 3: نوصي المدير، لمكتب المشاريع والعقود بتأسيس بريد إلكتروني عام والذي بدوره يمكن عدة مسؤولين متعهدين من الدخول إلكترونياً ضمن ما هو مسموح به لعرض معلومات استدرج عروض العقود.

الرد: يجب تحويل ما تم التوصل إليه بهذا الخصوص إلى مكتب المشاريع والعقود، لأن هيئة العقود المشتركة تعتبر مستخدم لشبكة مكتب المشاريع والعقود.

التوصية 4: نوصي بأن يعمل المدير، لمكتب المشاريع والعقود على ضمان توفر جهاز خدمة مركزي للشبكة موثوق يمنح بدوره الدخول الإلكتروني إلى مستندات العقد المحفوظة لإرسال واستقبال مراسلات البريد الإلكتروني.

الرد: يجب تحويل ما تم التوصل إليه بهذا الخصوص إلى مكتب المشاريع والعقود، لأن هيئة العقود المشتركة تعتبر مستخدم لشبكة مكتب المشاريع والعقود.

التوصية 5: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بتطبيق نظام الشراء المعياري لإمكانية إدارة العقود آليا

الرد: اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

إن أول مناقشة تمت بخصوص تطبيق نظام الشراء المعياري لدعم مهمة سي بي أي للأنشطة التعاقدية كانت في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2003. إن ثلاث خيارات التطبيق التي تم تعريفها كانت: (1) عدم فعل أي شيء (2) تطبيق نظام قائم بذاته (3) استخدام مشترك لنظام الشراء المعياري على أن يزود مركز الموزع من قبل سلاح المهندسين في الجيش الأميركي. في بدايات العام 2004، قامت إدارة الجيش بشحن بحري لمعدات إلى بغداد لتفعيل نظام قائم بذاته، وتم تحصيل العناصر المفقودة. وقد تم تنشيط النظام وتجربته، في ذلك الوقت، تم إيقاف استخدام نظام الشراء المعياري في بغداد مؤقتا وتأجيل القرار من قبل وزارة الجيش لتحديد أي طريقة يريدون تطبيقها (نظام قائم بذاته أو مشترك من سلاح المهندسين في الجيش الأميركي) بموجب قيود التطبيق للاشتراك في البيانات بين عدة قاعدة بيانات لنظام الشراء المعياري. تابعت وزارة الجيش لتردد الطريقة الأخيرة والتي قرروا تطبيقها في بغداد. وتم إتمام اختبار الاتصال والسرعة ما بين هيئة العقود المشتركة وسلاح المهندسين في الجيش الأميركي كتمهيد لتطبيق نظام الشراء المعياري بأسلوب سلاح المهندسين في الجيش الأميركي في بيئة مشتركة. في أماكن أخرى، تم عمل محاولات لتحديد إمكانية توريد البيانات من الأنظمة القائمة بذاتها الموجودة حاليا، ولسوء الحظ، فإن المناقشات استمرت بخصوص الهيكل المفضل (يمكن العمل به) لنظام الشراء المعياري بأن يكون في مكان واحد أو عدة أماكن في العراق، بغض النظر، فإن هيئة العقود المشتركة تقوم بتحضير نظام شراء معياري في قطاع واحد والأمن والعدل على أن يستخدم النظام على قطاع ضيق. وقد تم اختيار قطاع الأمن والعدل للبدء فيه وذلك لتركيزه على موظفي السلاح الجوي والذي ككل يعتبر الأكثر خبرة مقارنة بجهات الخدمات المسلحة الأخرى في تنفيذه. يستخدم مكتب المشاريع والعقود لإعادة الإعمار في هيئة العقود المشتركة مفهوم "ازحف-امشي-اركض" في البداية لضمان عمل النظام وأن الناس متدربين قبل التنفيذ الكامل. في ما عدا الظروف الغير متوقعة من الوضع في العراق، سوف يتم استخدام نظام الشراء المعياري بنطاق ابتدائي ضيق في الإطار الزمني ما بين حزيران/يونيو - تموز/يوليو 2004.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

سوف تكتمل الإجراءات الخاصة بالتوصيات في السنة المالية 2005.

التوصية 6: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بأن يحضر محددات لإدارة العقود لتصحيح تقييم العقود الممنوحة المكرر.

الرد: تتفق هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية. كلفت وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بمهمة إدارة العقود في تشرين الأول/أكتوبر 2004 ولكنها وصلت فعليا في ديسمبر 2004. ونتيجة لجهود وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع الجارية حاليا لا يوجد الآن أي أرقام عقود مكررة.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

جميع الإجراءات الموصى بها تعتبر منتهية بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2004، تاريخ الرد هذا

التوصية 7: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بتحديد وتصحيح كافة أمثلة الفروق المكتشفة كنتيجة لتركيز التدقيق الانتباه الخاص على أخطاء قاعدة البيانات مثل تحديد العقود الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والعقود الممولة من غيره.

الرد: تتفق هيئة العقود المشتركة-العراق مع ما تم التوصل إليه ويقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية. كلفت وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بمهمة إدارة العقود في تشرين الأول/أكتوبر 2004 ولكنها وصلت فعليا في ديسمبر 2004. تقوم وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بتدقيق جميع عقود غير الإنشاء وكجزء من عملية

تسوية وإغلاق العقود الخاصة بها فإنها تقوم بالتأكد من كمالية الإيفاء وإجراءات الدفع وبيان ملفات العقود كاملة. ويقوم GRD بإدارة عقود الإنشاء بنفس الأسلوب.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

سوف تكتمل الإجراءات الخاصة بالتوصيات في السنة المالية 2005.

وزارة الجيش
مكتب المشاريع والعقود- العراق
APO AE 09316

27 نيسان/إبريل 2005

مذكرة لمكتب المفتش العام المختص لإعادة إعمار العراق، 400
400 Army Navy Drive, Arlington, VA 22202

الموضوع: مسودة تقرير عن إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

1. تبعا لمسودة تقرير المفتش المختص العام لإعادة بناء العراق في إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعمار العراق، المشروع رقم D2004-DCPAAF-0037
 2. تم تحويل ما تم التوصل إليه والذي بين في التقرير إلى رئيس أنشطة التعاقد في مكتب المشاريع والعقود مع أن، المسؤول عن أنشطة التعاقد هي مهمة القائد المتعهد المشترك-العراق، باستثناء ما تم التوصل إليه والتوصيات بخصوص البريد الإلكتروني العام وصحة جهاز خدمة الشبكة، وقد حول مكتب المشاريع والعقود ما تم التوصل إليه والتوصيات إلى هيئة العقود المشتركة.
 3. اتفق مكتب المشاريع والعقود مع التوصيات الخاصة بالبريد الإلكتروني العام وصحة جهاز خدمة الشبكة المبينة في التقرير. واتخذ مكتب المشاريع والعقود الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات المبينة.
 4. الملاحظات العامة والتوضيحات الخاصة بمسودة التقرير بالإضافة إلى ملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود على ما تم التوصل إليه في مسودة التقرير مزودة في المرفق أ. ملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود لكل توصيات التدقيق مزودة في المرفق ب
- دانييل إي لونغ الابن
اللواء، الولايات المتحدة الأمريكية
المدير مكتب العقود والمشاريع
- مرفقان اثنان
1. المرفق أ: الملاحظات العامة
 2. المرفق ب: ردود محددة من قبل التدقيق

المرفق أ

ملاحظات عامة، وتوضيحات وملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود على ما توصل إليه التدقيق

ملاحظات عامة وتوضيحات

1. شاهد مكتب المشاريع والعقود تطوراً مستمراً تدريجياً منذ أول تنظيمه من سنة إلى أن توصل إلى تنظيمه الحالي حيث يمتلك مكتب المشاريع والعقود مسؤولية التعاقد، مع أن سلسلة التحكم الخاصة بالتعاقد تقع تحت مسؤولية DASA-P&P إن سلطة التعاقد تدار من قبل رئيس الأنشطة التعاقدية، هيئة التعاقد المشتركة- العراق من خلال DASA-P&P إلى المسؤول التنفيذي لمشتريات وزارة الجيش والذي هو كلود بولتون. التغييرات التنظيمية والتعاقدية، بتاريخ 12 نوفمبر (تشرين الثاني) 2004، والذي أنشأ FRAGO المنظمة المستقلة المعروفة بهيئة التعاقد المشتركة لتؤدي نشاطات التعاقد. تدير هيئة العقود المشتركة صندوق تنمية العراق بما في ذلك عقود صندوق إغاثة وإعمار العراق. لا يملك مكتب المشاريع والعقود حق الأمر أو التحكم على هيئة العقود المشتركة.

ملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود على ما توصلت إليه مسودة التقرير

نتائج مسودة التقرير، من خلال جزء النتائج وملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود عليها مفصل فيما يلي :

حفظ نسخ مطبوعة للملفات

2. لم يتم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية (رئيس مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية) بحفظ نسخ ملفات العقود بشكل صحيح وبأسلوب موافق للمعايير وبأسلوب العملي وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحد- للأنشطة التعاقدية 2004 لضمان توفر مستندات العقود وكمالها وصحتها.

- إن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك، حول مكتب المشاريع والعقود الرد لما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة.

حفظ الملفات الإلكترونية

3. لم يتم مكتب العقود المشتركة للأنشطة التعاقدية بحفظ نسخ ملفات العقود بشكل صحيح وبأسلوب موافق للمعايير وبأسلوب العملي وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة - للأنشطة التعاقدية 2004 لضمان توفر مستندات العقود وكمالها وصحتها.

- إن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك، حول مكتب المشاريع والعقود الرد لما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة.

الإجراءات المرحلية

4. لم يكن مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية يمتلك إجراءات موضوعة لضمان المتابعة الفعالة لعمليات إدارة العقود

- إن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك، حول مكتب المشاريع والعقود الرد لما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة

بريد إلكتروني عام.

5. لم يتم مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بتأسيس بريد إلكتروني عام والذي بدوره يمكن عدة مسؤولين متعاقدين من الدخول ضمن ما هو مسموح به إلى عروض العقود المقدمة رداً على استعراض عروض عقود.

- اتفق مكتب المشاريع والعقود واتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. قبل 10 فبراير 2005 مكتب المشاريع والعقود وهيئة العقود المشتركة كانوا على الشبكة CPA-IQ.ORG وعلى شبكة Centcom.mil هذه الشبكات لم تحوي بريد إلكتروني عام.
- إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة، ونتيجة لذلك، حول مكتب المشاريع والعقود الرد لما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة

جهاز خدمة شبكة اتصالات موثوق به

6. لم يؤكد مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بأن جهاز خدمة الشبكة المركزي قد يوفر مدخل موثوق للبريد الإلكتروني لتحويل المناقشات المتعلقة بالعقد، والمراسلات أو حتى لاسترجاع مستندات العقود المحفوظة.

- إن تلك النتائج التي توصلنا إليها يجب أن تحول إلى القوات المتعددة الجنسيات، سي 6، إدارة الاتصالات، إن جميع أجهزة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمكاتب وخدمات الشبكة كانت تزود لمكتب المشاريع والعقود ولهيئة العقود المشتركة من قبل القوة المتعددة الجنسيات - سي 6 حتى 11 فبراير 2005 قبل ذلك كان كتب العقود والمشاريع وهيئة العقود المشتركة مستخدمين لموجودات منظمة كمبيوتر أخرى ولم يكونوا في موقع يسمح لهم بتقييم صحة جهاز خدمة الشبكة.

إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة.

نظام الشراء المعياري

7. لم يتم مكتب المشاريع والعقود بتطبيق طاقم المشتريات المسؤول عن مشتريات وزارة الدفاع، بما في ذلك نموذج الشراء الآلي لإدارة عقود الدفاع. بما يتفق مع متطلبات نظم الشراء الفدرالية الجزء 4 وإجراءات التشغيل الموحدة للأنشطة التعاقدية.

- إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة وذلك قام مكتب المشاريع والعقود بتحويل مهمة الرد على ما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة.

صحة المعلومات

8. إن إجراءات المراقبة على تعريف السجلات كانت غير كافية
- إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة وذلك قام مكتب المشاريع والعقود بتحويل مهمة الرد على ما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة.

الأحداث اللاحقة – ملفات العقود المفقودة

9. لقد قمنا بتحديد حالة واحدة قام فيها مكتب المشاريع والعقود للأنشطة التعاقدية بمنح عقدين منفصلين تحت نفس رقم المنح.

إن الإشارة التي تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة. تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة وذلك قام مكتب المشاريع والعقود بتحويل مهمة الرد على ما تم التوصل إليه لهيئة العقود المشتركة.

المرفق ب

توصيات وملاحظات إدارة هيئة العقود المشتركة-العراق.

التوصية 1: نحن نوصي بأن يقوم مدير مكتب المشاريع والعقود بضمان الإبقاء على نسخ إلكترونية ومطبوعة لملفات العقود لتحقيق وفرة وكمال وتطابق وصحة الملفات.

الرد: اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان أن ملفات العقود محفوظة بشكل صحيح وبأسلوب معياري أو إداري وفقاً لمتطلبات إجراءات التشغيل الموحدة لأنشطة التعاقد 2004. لأن سلطة التعاقد موجودة في هيئة العقود المشتركة فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة-العراق.

تقوم هيئة العقود المشتركة، بدعم من وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع، حالياً بمراجعة جميع نسخ الملفات الورقية وتخزينها إلكترونياً حتى يتمكن من إيجادها باستخدام أداة بحث مايكروسوفت. وتقوم وكالة إدارة الملفات التابعة لوزارة الدفاع بتدقيق جميع ملفات العقود التي لا تشمل إنشاءات قبل الإغلاق ويقوم قسم منطقة الخليج للسلاح الهندسي في الجيش بتدقيق وتفحص جميع ملفات عقود الإنشاء. إن هناك خطة لضمان تطويع جميع المستندات وفقاً للنظم. وقد قام المساعد الرئيسي المسؤول عن العقود بزيادة عدد موظفي وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بخمسة مواطنين عراقيين للمعونة في تصنيف وتأكد حفظ الملفات الإلكترونية بالإضافة إلى النسخ المطبوعة من الملفات.

قدرت هيئة العقود المشتركة بأن جميع ملفات العقود سوف تنتهي عملية تحديثها بحد أقصى في منتصف السنة المالية 2006.

التوصية 2: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بتطوير وتطبيق إجراءات إدارية انتقالية لضمان الانتقال الفعال لملفات العقود بين المسؤولين المتعدين السابقين واللاحقين.

الرد: اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية حيث تقوم هيئة العقود المشتركة حالياً بتدريب العراقيين لتأدية وظائف العقد الإدارية، كما أن المسؤول عن الموظفين مرتبط مع مسؤولي مهمة الخدمات المسلحة لمحاولة تراكب وشبك تواريخ عمل الموظفين المغادرين واللاحقين لمحاولة توفير إطار زمني لتسليم مهام العقود السارية قبل مغادرة المتعهد المسؤول، مع أنه يجب لفت الانتباه إلى أن القائد لا يملك السلطة لتحديد وقت وصول أو مغادرة بدائل الموظفين الجدول على قدر الإمكان.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

تعد العمليات الموصى بها مكتملة في 29 إبريل (تيسان) 2005 تاريخ الإجابة هذه.

التوصية 3: نوصي المدير، لمكتب المشاريع والعقود بتأسيس بريد إلكتروني عام والذي بدوره يمكن عدة مسؤولين متعهدين من الدخول إلكترونياً ضمن ما هو مسموح به لعرض معلومات استدرج عروض العقود.

الرد: يجب تحويل ما تم التوصل إليه بهذا الخصوص إلى مكتب المشاريع والعقود، لأن هيئة العقود المشتركة تعتبر مستخدم لشبكة مكتب المشاريع والعقود.

التوصية 4: نوصي بأن يعمل المدير، لمكتب المشاريع والعقود على ضمان توفر جهاز خدمة مركزي للشبكة موثوق يمنح بدوره الدخول الإلكتروني إلى مستندات العقد المحفوظة لإرسال واستقبال مراسلات البريد الإلكتروني.

الرد: يجب تحويل ما تم التوصل إليه بهذا الخصوص إلى مكتب المشاريع والعقود، لأن هيئة العقود المشتركة تعتبر مستخدم لشبكة مكتب المشاريع والعقود.

التوصية 5: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بتطبيق نظام الشراء المعياري لإمكانية إدارة العقود آليا

الرد: اتفقت هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

إن أول مناقشة تمت بخصوص تطبيق نظام الشراء المعياري لدعم مهمة سي بي أي للأنشطة التعاقدية كانت في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2003. إن ثلاث خيارات التطبيق التي تم تعريفها كانت: (1) عدم فعل أي شيء (2) تطبيق نظام قائم بذاته (3) استخدام مشترك لنظام الشراء المعياري على أن يزود مركز الموزع من قبل سلاح المهندسين في الجيش الأميركي. في بدايات العام 2004، قامت إدارة الجيش بشحن بحري لمعدات إلى بغداد لتفعيل نظام قائم بذاته، وتم تحصيل العناصر المفقودة. وقد تم تنشيط النظام وتجربته، في ذلك الوقت، تم إيقاف استخدام نظام الشراء المعياري في بغداد مؤقتا وتأجيل القرار من قبل وزارة الجيش لتحديد أي طريقة يريدون تطبيقها (نظام قائم بذاته أو مشترك من سلاح المهندسين في الجيش الأميركي) بموجب قيود التطبيق للاشتراك في البيانات بين عدة قاعدة بيانات لنظام الشراء المعياري. تابعت وزارة الجيش لتردد الطريقة الأخيرة والتي قرروا تطبيقها في بغداد. وتم إتمام اختبار الاتصال والسرعة ما بين هيئة العقود المشتركة وسلاح المهندسين في الجيش الأميركي كتمهيد لتطبيق نظام الشراء المعياري بأسلوب سلاح المهندسين في الجيش الأميركي في بيئة مشتركة. في أماكن أخرى، تم عمل محاولات لتحديد إمكانية توريد البيانات من الأنظمة القائمة بذاتها الموجودة حاليا، ولسوء الحظ، فإن المناقشات استمرت بخصوص الهيكل المفضل (يمكن العمل به) لنظام الشراء المعياري بأن يكون في مكان واحد أو عدة أماكن في العراق، بغض النظر، فإن هيئة العقود المشتركة تقوم بتحضير نظام شراء معياري في قطاع واحد والأمن والعدل على أن يستخدم النظام على قطاع ضيق. وقد تم اختيار قطاع الأمن والعدل للبدء فيه وذلك لتركيزه على موظفي السلاح الجوي والذي ككل يعتبر الأكثر خبرة مقارنة بجهات الخدمات المسلحة الأخرى في تنفيذه. يستخدم مكتب المشاريع والعقود لإعادة الإعمار في هيئة العقود المشتركة مفهوم "ازحف-امشي-اركض" في البداية لضمان عمل النظام وأن الناس متدربين قبل التنفيذ الكامل. في ما عدا الظروف الغير متوقعة من الوضع في العراق، سوف يتم استخدام نظام الشراء المعياري بنطاق ابتدائي ضيق في الإطار الزمني ما بين حزيران/يونيو - تموز/يوليو 2004.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

سوف تكتمل الإجراءات الخاصة بالتوصيات في السنة المالية 2005.

التوصية 6: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بأن يحضر محددات لإدارة العقود لتصحيح تقييم العقود الممنوحة المكرر.

الرد: تتفق هيئة العقود المشتركة مع ما تم التوصل إليه وقام باتخاذ الإجراءات التصحيحية. كلفت وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بمهمة إدارة العقود في تشرين الأول/أكتوبر 2004 ولكنها وصلت فعليا في ديسمبر 2004. ونتيجة لجهود وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع الجارية حاليا لا يوجد الآن أي أرقام عقود مكررة.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

جميع الإجراءات الموصى بها تعتبر منتهية بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2004، تاريخ الرد هذا

التوصية 7: نوصي المدير، مكتب المشاريع والعقود بتحديد وتصحيح كافة أمثلة الفروق المكتشفة كنتيجة لتركيز التدقيق الانتباه الخاص على أخطاء قاعدة البيانات مثل تحديد العقود الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والعقود الممولة من غيره.

الرد: تتفق هيئة العقود المشتركة-العراق مع ما تم التوصل إليه ويقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية. كلفت وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بمهمة إدارة العقود في تشرين الأول/أكتوبر 2004 ولكنها وصلت فعليا في ديسمبر 2004. تقوم وكالة إدارة العقود التابعة لوزارة الدفاع بتدقيق جميع عقود غير الإنشاء وكجزء من عملية

تسوية وإغلاق العقود الخاصة بها فإنها تقوم بالتأكد من كمالية الإيفاء وإجراءات الدفع وبيان ملفات العقود كاملة. ويقوم GRD بإدارة عقود الإنشاء بنفس الأسلوب.

تتمثل سلطة التعاقد ضمن هيئة العقود المشتركة ولذلك فإن أي إشارة تربط رئيس الأنشطة التعاقدية بمكتب المشاريع والعقود غير صحيحة. إن رئيس وظيفة أنشطة التعاقد هي وظيفة هيئة العقود المشتركة.

سوف تكتمل الإجراءات الخاصة بالتوصيات في السنة المالية 2005.